ظلال السلط

القمع السياسي في المغرب بعد الربيع العربي



ظلال السلطة: القمع السياسي في المغرب بعد الربيع العربي

في شتاء عام 2011، هزت رياح التغيير العالم العربي، حاملةً معها أحلام الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. من تونس إلى مصر، خرجت الشعوب تطالب بحقوقها، ولم يكن المغرب استثناءً. في شوارع الرباط والدار البيضاء، صدحت أصوات حركة 20 فبراير، وهي حركة شبابية طالبت بإصلاحات سياسية عميقة: دستور ديمقراطي، حكومة مسؤولة، وقضاء مستقل. استجاب القصر، مركز السلطة في المغرب، بإصلاحات دستورية وُصفت بأنها "ثورة هادئة". لكن سرعان ما تبين أن هذه الإصلاحات، رغم طموحها على الورق، لم تُغير جوهر النظام: ملكية تنفيذية تُحكم قبضتها على مفاصل الدولة، مدعومةً بشبكة من النخب تُعرف بـ"المخزن".

بدلاً من الانفتاح الديمقراطي، شهد المغرب بعد 2011 تصاعدًا في القمع السياسي. من حراك الريف إلى الصحراء الغربية، ومن اعتقال الصحفيين إلى مراقبة الناشطين ببرمجيات مثل بيغاسوس، استخدمت السلطات المغربية مزيجًا من القمع القاسي والناعم لخنق أصوات المعارضة. القصر، بقيادة الملك محمد السادس، ظل مهندس هذه الاستراتيجيات، مدعومًا بأجهزة أمنية وقضاء غير مستقل، بينما لعبت الأحزاب السياسية، سواء الموالية أو المعارضة، دورًا هامشيًا في مواجهة هذا الواقع. قوانين مثل مشروع قانون 2015، التي تجرّم المساس بـ"ثوابت" الدولة (الملكية، الإسلام، الوحدة الترابية)، وأحكام السجن ضد منتقدي النظام على وسائل التواصل الاجتماعي، رسّخت مناخًا من الخوف والرقابة الذاتية.

هذا الكتاب، "ظلال السلطة: القمع السياسي في المغرب بعد الربيع العربي"، يسعى إلى كشف النقاب عن هذه الديناميات. من خلال تحليل التقارير الحقوقية، مثل تقارير هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، والدراسات الأكاديمية من مؤسسات مثل معهد MIPA، إلى جانب روايات الناشطين والصحفيين ومنشورات الرأي العام على منصة X، يستكشف الكتاب كيف حافظ القصر على هيمنته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. يتناول الكتاب دور الأحزاب السياسية الضعيفة، والقوانين القمعية، والمراقبة التكنولوجية، مع التركيز على أبرز الأحداث مثل حراك الريف (2016-2017) والقمع في الصحراء الغربية. كما يقدم وجهات نظر متباينة، من المنتقدين الذين يرون القمع كخنق للديمقراطية، إلى المؤيدين الذين يدافعون عنه كضرورة للاستقرار.

لكن هذا الكتاب لا يقتصر على توثيق القمع؛ بل يطرح تساؤلات حول المستقبل: هل يمكن للمغرب تحقيق توازن بين الاستقرار والحريات؟ وما هو دور المجتمع المدني، الشباب، والضغوط الدولية في دفع عجلة الإصلاح؟ من خلال سرد قصص شخصية، مثل قصة ناصر الزفزافي، رمز حراك الريف، أو سلطانة خيا، الناشطة الصحراوية، يسعى الكتاب إلى إضفاء طابع إنساني على هذه القضايا، مع الحفاظ على تحليل نقدي يراعي تعقيدات السياق المغربي.

منهجية الكتاب تجمع بين التحليل السياسي والرواية السردية، مستندةً إلى مصادر متنوعة لضمان التوازن. ندرك أن التقارير الدولية قد تحمل تحيزات، والروايات المحلية قد تتأثر بالانقسامات السياسية. لذا، نسعى إلى تقديم صورة شاملة تعكس وجهات النظر المختلفة، من دون التغاضي عن الانتهاكات أو تجاهل التحديات التي تواجه النظام. الكتاب موجه إلى الباحثين، الناشطين، والقراء المهتمين بفهم كيفية عمل السلطة في المغرب، وكيف يمكن للأمل في التغيير أن ينبثق من ظلال القمع.

في النهاية، "ظلال السلطة" ليس مجرد توثيق للماضي، بل دعوة للتفكير في المستقبل. إنه محاولة لفهم كيف يمكن لدولة ذات تاريخ غني وشعب طموح أن تجد طريقها نحو نظام أكثر عدالة وشمولية. ندعو القارئ لمرافقتنا في هذه الرحلة، ليس فقط لفهم القمع، بل لتصور إمكانيات التغيير.

القصر كمهندس القمع السياسي

مقدمة

في قلب النظام السياسي المغربي، يقف القصر كرمز للسلطة ومركز لاتخاذ القرار. الملك محمد السادس، الذي تولى العرش عام 1999، ورث نظامًا ملكيًا يتمتع بسلطات دستورية واسعة، مدعومًا بشبكة من النخب تُعرف بـ"المخزن". بعد احتجاجات الربيع العربي عام 2011، واجهت الملكية تحديات غير مسبوقة، لكنها استجابت بمزيج من الإصلاحات الشكلية والقمع الاستراتيجي. هذا الفصل يستكشف كيف يعمل القصر كمهندس رئيسي للقمع السياسي، مستخدمًا الأجهزة الأمنية، القضاء، والقمع الناعم للحفاظ على هيمنته.

1. السلطات الدستورية للقصر

دستور 2011، الذي جاء كرد على حركة 20 فبراير، منح الملك سلطات تنفيذية هائلة. يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء، ويعين رئيس الحكومة والوزراء السياديين، ويتحكم في الأجهزة الأمنية. هذه السلطات تجعل القصر المحرك الأساسي للسياسات القمعية. على سبيل المثال، يشرف الملك مباشرة على المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (DST)، التي نفذت عمليات مراقبة واسعة ضد الناشطين.

2. السيطرة على الأجهزة الأمنية

الأجهزة الأمنية، بما في ذلك DST والدرك الملكي، تعمل كذراع تنفيذي للقصر. خلال حراك الريف (2016-2017)، أشرف القصر على استراتيجية القمع، حيث اعتقلت الشرطة مئات المتظاهرين، بمن فيهم القائد ناصر الزفزافي، الذي حُكم عليه بالسجن 20 عامًا بتهمة "المساس بالأمن الداخلي". تقارير هيومن رايتس ووتش وثّقت استخدام العنف المفرط و"اعترافات" قسرية في هذه القضية. كما كشفت منظمة العفو الدولية (2020) عن استخدام برمجية بيغاسوس، التي طورتها شركة NSO الإسرائيلية، لمراقبة هواتف صحفيين مثل عمر الراضي وناشطين مثل فؤاد عبد المنعمي. هذه العمليات، التي تتطلب موافقة عليا، تُظهر سيطرة القصر على استراتيجيات المراقبة الرقمية.

3. التأثير على القضاء

القضاء، الخاضع للمجلس الأعلى للقضاء برئاسة الملك، يُستخدم كأداة للقمع. أحكام قاسية صدرت ضد ناشطين وصحفيين بتهم غامضة مثل "التحريض" أو "إهانة المؤسسات". على سبيل المثال، حُكم على محمد زيان، وزير حقوق الإنسان السابق، بالسجن ثلاث سنوات عام 2022 بتهم تشمل "إهانة موظفين عموميين"، في قضية اعتُبرت ذات دوافع سياسية. القضاء يعتمد غالبًا على "اعترافات" مُنتزعة تحت الضغط، كما حدث في محاكمات حراك الريف، حيث أشار هيومن رايتس ووتش إلى انتهاكات لمعايير المحاكمة العادلة.

4. الخطوط الحمراء

القصر يفرض "ثوابت" (الملكية، الإسلام، الوحدة الترابية) كخطوط حمراء. انتقاد الملك أو سياساته في الصحراء الغربية يؤدي إلى قمع فوري. في الصحراء الغربية، واجهت الناشطة سلطانة خيا الإقامة الجبرية والمضايقات منذ 2020 بسبب دعمها لتقرير المصير. تقارير منظمة العفو أكدت استهدافها بـبيغاسوس، مما يعكس حساسية القصر تجاه هذا الملف. في أغسطس 2023، حُكم على مغربي مقيم في قطر بالسجن خمس سنوات لانتقاده قرارات الملك على فيسبوك، مما يبرز استمرار تجريم انتقاد الملكية.

5. القمع الناعم

إلى جانب القمع القاسي، يستخدم القصر أساليب ناعمة مثل التشهير الإعلامي عبر وسائل موالية (مثل شوف تي في). على سبيل المثال، تعرض فؤاد عبد المنعمي لحملة تشهير تضمنت نشر مقاطع فيديو خاصة به، بعد استهدافه بـبيغاسوس. كما يعتمد القصر على الإغراءات المالية والضغوط الاجتماعية لإسكات الناشطين، وهي استراتيجيات تديرها شبكات "المخزن". تقارير محلية، مثل تلك من معهد MIPA، تشير إلى أن هذه الشبكات تضمن ولاء النخب المحلية.

6. تبريرات القصر

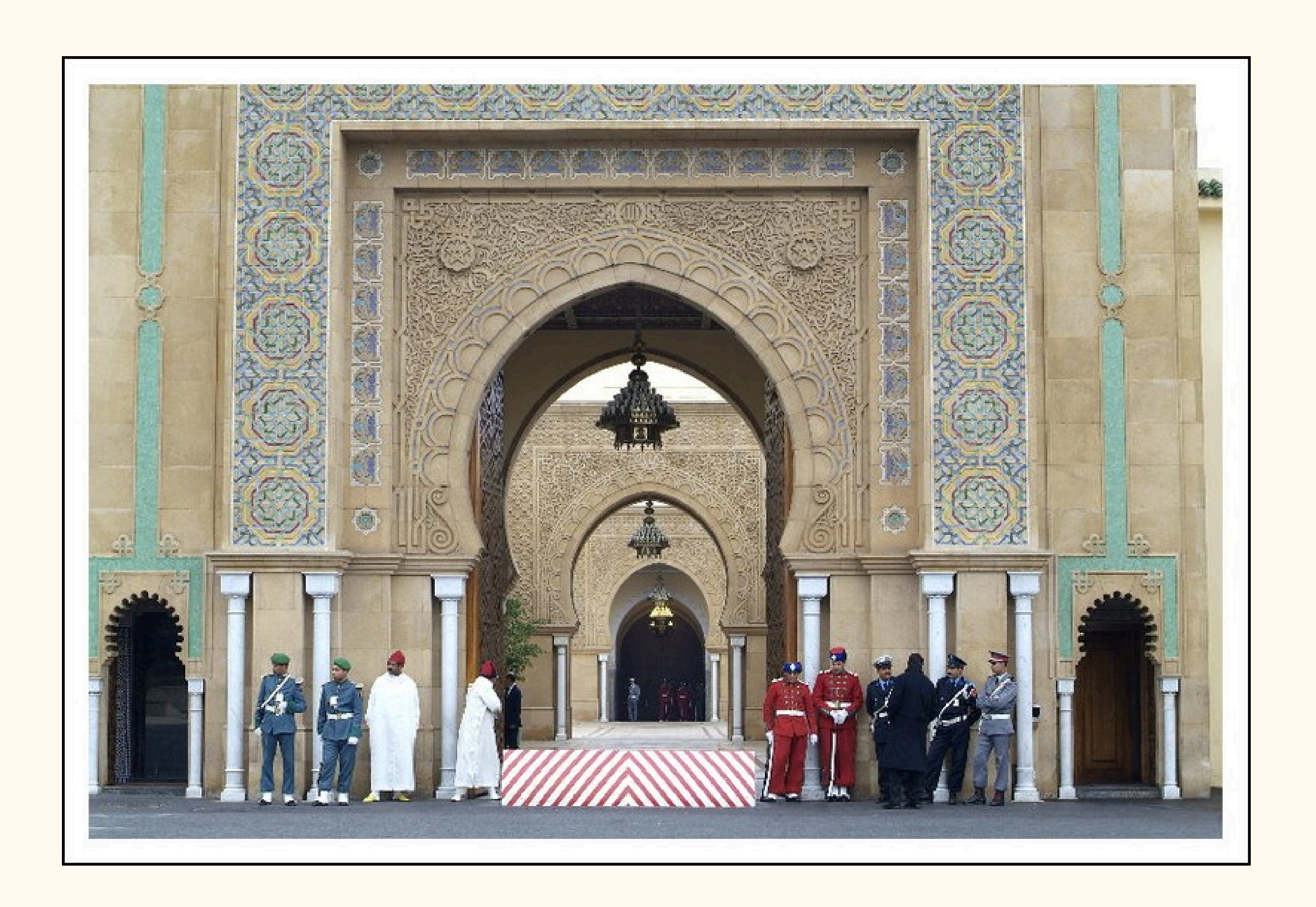
يدافع القصر عن سياساته بمبررات مثل "الاستقرار الوطني" و"الاستثناء المغربي"، مدعيًا أن القمع ضروري لتجنب الفوضى التي شهدتها دول الربيع العربي الأخرى. كما يُبرز نزاع الصحراء كمسألة حساسة تتطلب تدابير أمنية صارمة. بعض المنشورات على منصة X تعكس هذا الخطاب، حيث يدافع مؤيدون عن القوات الأمنية كحامية للوحدة الوطنية.

7. تحليل نقدي

منتقدو القصر، بما في ذلك هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو، يرون أن القمع يهدف إلى خنق الديمقراطية، وأن الإصلاحات الدستورية كانت شكلية. في المقابل، يرى مؤيدون أن الملكية توازن بين الإصلاح والاستقرار في سياق إقليمي مضطرب. لكن غياب الشفافية في عمليات القصر، واعتماد تقارير دولية قد تحمل تحيزات، يعقد تقييم دوره بدقة.

خاتمة الفصل

القصر، بسلطاته الدستورية ونفوذه عبر الأجهزة الأمنية والقضاء، هو مهندس القمع السياسي في المغرب. من خلال القمع القاسي (الاعتقالات، المراقبة) والناعم (التشهير، الإغراءات)، يحافظ على هيمنته مع الحفاظ على صورة "الاستثناء المغربي". لكن هذه الاستراتيجيات تثير تساؤلات حول استدامة النموذج في ظل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.



الفصل الأول: هيكلية الحكم المغربي - الملكية في قلب السلطة

مقدمة

المغرب، كنظام ملكي دستوري، يُعد نموذجًا فريدًا في العالم العربي، حيث يجمع بين التقاليد العريقة والطموحات الحديثة. في قلب هذا النظام، تقف الملكية، ممثلة في الملك محمد السادس، كرمز للوحدة الوطنية ومركز للسلطة السياسية. بعد موجة الربيع العربي عام 2011، واجهت الملكية تحديات غير مسبوقة، حيث طالبت حركة 20 فبراير بإصلاحات ديمقراطية عميقة. استجاب القصر بإصلاحات دستورية، لكن هذه الإصلاحات لم تغير جوهر النظام: ملكية تنفيذية تُحكم قبضتها على مفاصل الدولة، مدعومة بشبكة من النخب تُعرف بـ"المخزن". هذا الفصل يستكشف هيكلية الحكم المغربي، من تاريخ الملكية إلى دور الدستور، المخزن، الحكومة، والبرلمان، موضحًا كيف تُركز السلطة في يد القصر، وكيف تُمهد هذه الهيكلية للقمع السياسي الذي شهده المغرب بعد 2011.

1. تاريخ الملكية: من الاستقلال إلى الربيع العربي

الملكية المغربية، التي تعود جذورها إلى الدولة العلوية منذ القرن السابع عشر، تُعتبر واحدة من أقدم المؤسسات الملكية في العالم. منذ الاستقلال عام 1956، لعبت الملكية دورًا محوريًا في تشكيل الهوية الوطنية والنظام السياسي. الملك الحسن الثاني (1961-1999) حكم بقبضة حديدية خلال فترة سنوات الرصاص، حيث قُمعت المعارضة السياسية، واختُطف واعتُقل آلاف الناشطين. هذه الفترة، التي وثقتها تقارير هيومن رايتس ووتش (1999)، أرست أسس نظام يعتمد على القمع للحفاظ على السلطة.

مع تولي الملك محمد السادس العرش عام 1999، بدا أن المغرب يدخل مرحلة جديدة. أطلق الملك إصلاحات مثل هيئة الإنصاف والمصالحة لمعالجة انتهاكات سنوات الرصاص، وشجع على انفتاح نسبي في الفضاء السياسي. لكن هذه الإصلاحات، كما يشير معهد MIPA (2020)، كانت محدودة وتهدف إلى تحسين صورة النظام أكثر من تغيير هيكليته. عندما اندلعت احتجاجات حركة 20 فبراير عام 2011، كشفت عن استياء شعبي عميق من استمرار هيمنة القصر، مما دفع الملك إلى إقرار دستور جديد. هذا التاريخ يُظهر كيف شكلت الملكية، عبر عقود، نظامًا يعتمد على السيطرة المركزية، ممهدًا للقمع السياسي في العصر الحديث.

2. دستور 2011: إصلاحات شكلية أم تغيير حقيقي؟

دستور 2011 جاء كرد فعل على احتجاجات الربيع العربي، التي طالبت بحد من سلطات الملك وتعزيز الديمقراطية. الدستور تضمن إصلاحات واعدة:

- **تعيين رئيس الحكومة: أصبح الملك ملزمًا بتعيين رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات.**
- **تقوية البرلمان: زادت صلاحيات البرلمان في التشريع ومراقبة الحكومة.**
- **حقوق وحريات: كفل الدستور حرية التعبير، المساواة بين الجنسين، وحق التظاهر.**

لكن هذه الإصلاحات، كما يحلل Casani (2020)، كانت شكلية إلى حد كبير. الملك احتفظ بسلطات تنفيذية واسعة:

- **يرأس المجلس الأعلى للقضاء، مما يجعل القضاء خاضعًا لتأثيره.**
- **يعين الوزراء السياديين (مثل الداخلية والخارجية) ويتحكم في القوات المسلحة.**
- **يملك حق حل البرلمان وإصدار مراسيم بقوة القانون.**

تقرير فريدم هاوس (2023) يصنف المغرب "غير حر جزئيًا"، مشيرًا إلى أن الدستور لم يقلل من هيمنة القصر، بل عزز قدرته على التحكم في النظام تحت غطاء ديمقراطي. على سبيل المثال، عندما فاز حزب العدالة والتنمية الإسلامي بالانتخابات عام 2011، اضطر رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران إلى التنسيق مع القصر في القرارات الرئيسية، مما أظهر محدودية سلطة الحكومة المنتخبة.

تحليل منصة X: منشورات على X تعكس انقسام الرأي حول دستور 2011. هاشتاغات مثل #دستور_2011 و#20_فبراير** تُظهر إشادة بعض المستخدمين بالإصلاحات كخطوة نحو الديمقراطية، خاصة من حسابات موالية أو مرتبطة بالأحزاب الحاكمة. في المقابل، ينتقد ناشطون وشباب الدستور كـ"واجهة" للقصر، مشيرين إلى استمرار القمع كدليل على فشله. هذا الانقسام يعكس التوتر بين التوقعات الشعبية والواقع السياسي.**

3. المخزن: شبكة النخب الحاكمة

مصطلح المخزن، الذي يعود إلى العصور الوسطى، يُستخدم اليوم لوصف شبكة غير رسمية من النخب—رجال أعمال، سياسيون، مسؤولون أمنيون، وقادة محليون—تدعم القصر وتُنفذ سياساته. المخزن ليس مؤسسة رسمية، بل نظامًا من العلاقات يعتمد على الولاء والمصالح المشتركة. تقرير معهد MIPA (2023) يصف المخزن كـ"آلية للسيطرة"، حيث يوزع القصر الامتيازات الاقتصادية والسياسية لضمان ولاء هذه النخب.

- **دور المخزن في القمع: المخزن يُدير الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المعارضين. على سبيل المثال، في حراك الريف (2016-2017)، لعبت شخصيات محلية موالية دورًا في تهدئة الاحتجاجات عبر الإغراءات أو الضغوط، كما وثقت جمعية الحقوق الإنسانية المغربية (AMDH). كما يتحكم المخزن في وسائل إعلام موالية، مثل شوف تي في، لتشويه سمعة الناشطين.**
- **التأثير الاقتصادي: المخزن يسيطر على قطاعات اقتصادية رئيسية، مما يمنح القصر نفوذًا على النخب. تقرير Zemni (2013) يشير إلى أن هذا النفوذ يُستخدم لإسكات المعارضة عبر الإغراءات المالية أو الحرمان من الفرص.**

تحليل نقدي: المنتقدون يرون المخزن كأداة لتعزيز هيمنة القصر، حيث يُحول النظام السياسي إلى شبكة مصالح خاصة. في المقابل، يدافع المؤيدون عن المخزن كوسيلة للحفاظ على الاستقرار من خلال ربط النخب بالقصر. على منصة X، تُستخدم كلمة "المخزن" غالبًا بسخرية من الناشطين للإشارة إلى الفساد والقمع، بينما تتجنبها الحسابات الموالية أو تستبدلها بـ"الدولة".

4. الحكومة والبرلمان: أدوات ثانوية في ظل القصر

الحكومة والبرلمان، رغم دورهما الدستوري، يظلان تابعين للقصر، مما يحد من تأثيرهما على السياسات، بما في ذلك القمع.

- **الحكومة: رئيس الحكومة، حتى بعد دستور 2011، يخضع لتوجيهات القصر في القضايا الرئيسية. على سبيل المثال، خلال فترة حكم العدالة والتنمية (2011-2021)، واجه عبد الإله بنكيران قيودًا من القصر في قضايا مثل الإصلاح الاقتصادي والصحراء الغربية. تقرير هيومن رايتس ووتش (2022) يشير إلى أن الحكومة غالبًا تُبرر التدابير القمعية، مثل اعتقال ناشطي حراك الريف، دون أن تملك سلطة تغييرها.**
- **البرلمان: البرلمان، المكون من مجلسي النواب والمستشارين، يعاني من ضعف هيكلي بسبب سلطة القصر في حله. التشريعات المهمة، مثل مشروع قانون 2015 الذي يقيد حرية التعبير، تُمرر غالبًا تحت ضغط القصر أو أحزاب موالية. تقرير فريدم هاوس (2023) يُبرز أن البرلمان يفتقر إلى القدرة على مراقبة الأجهزة الأمنية، مما يجعله أداة شكلية.**

تحليل منصة X: منشورات على X تُظهر إحباطًا شعبيًا من ضعف الحكومة والبرلمان. هاشتاغات مثل #البرلمان_دمية تعبر عن سخرية من دورهما كـ"واجهات" للقصر، بينما تدافع حسابات موالية عنهما كجزء من "الديمقراطية المغربية". هذا الاستياء يعكس فجوة بين التوقعات الشعبية والواقع السياسي.

5. الأحزاب السياسية: بين الولاء والتهميش

الأحزاب السياسية في المغرب تنقسم إلى موالية ومعارضة، لكن تأثيرها محدود بسبب هيمنة القصر.

- **الأحزاب الموالية: أحزاب مثل التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة تُعتبر جزءًا من المخزن. هذه الأحزاب تدعم سياسات القصر، بما في ذلك التدابير القمعية. على سبيل المثال، خلال حراك الريف، أيدت هذه الأحزاب موقف الحكومة، متهمة الناشطين بـ"الانفصالية". تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى أن هذه الأحزاب تتلقى دعمًا ماليًا وسياسيًا من القصر، مما يضمن ولاءها.**
- **الأحزاب المعارضة: أحزاب مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والعدالة والتنمية (بعد 2021) حاولت انتقاد القمع، لكن تأثيرها ضعيف بسبب التهميش والضغوط. الأحزاب اليسارية الصغيرة، مثل النهج الديمقراطي، تواجه ملاحقات واعتقالات، كما وثقت AMDH. على سبيل المثال، اعتُقل ناشطون من النهج الديمقراطي عام 2019 بتهمة "التحريض" خلال احتجاجات المعلمين.**
- **ضعف الأحزاب: الأحزاب تعاني من تراجع الثقة الشعبية، حيث انخفضت نسبة التصويت إلى حوالي 50% في انتخابات 2021، حسب تقارير رسمية. القصر يتحكم في الأحزاب عبر التمويل والتدخل في قياداتها، مما يجعلها أدوات لدعم القمع بدلاً من مواجهته.**

تحليل نقدي: المنتقدون، مثل Zemni (2013)، يرون أن ضعف الأحزاب يعكس استراتيجية القصر لمنع ظهور قوى سياسية مستقلة. في المقابل، يدافع المؤيدون عن الأحزاب الموالية كجسر بين القصر والشعب. على منصة X، تُظهر منشورات استياءً من الأحزاب، حيث يصفها البعض بـ"الخونة" أو "دمى المخزن"، بينما تدافع حسابات أخرى عن دورها في "الاستقرار".

6. هيكلية الحكم والقمع: رابط وثيق

هيكلية الحكم المغربي، بتركيزها على الملكية، تُمهد بشكل مباشر للقمع السياسي. السلطات الدستورية تجعل القصر مهندس السياسات، بما في ذلك القمعية. المخزن يُدير شبكة الولاءات لضمان السيطرة، بينما الحكومة والبرلمان يلعبان أدوارًا شكلية. الأحزاب، سواء موالية أو معارضة، تفتقر إلى القوة لتحدي هذا النظام. هذه الهيكلية تُفسر لماذا استمر القمع بعد 2011، من حراك الريف إلى الصحراء الغربية، حيث يرى القصر في أي معارضة تهديدًا لهيمنته.

تحليل منصة X: منشورات تُبرز هذا الرابط، حيث ينتقد ناشطون هيكلية النظام كـ"غير ديمقراطية"، مشيرين إلى اعتقال ناشطين مثل ناصر الزفزافي كدليل. في المقابل، تدافع حسابات موالية عن النظام كـ"ضرورة للاستقرار"، خاصة في سياق ال xудيات معينة مثل #الصحراء_مغربية. هذا الانقسام يعكس التحديات التي تواجه النظام في الحفاظ على السيطرة مع تعزيز صورة الاستقرار.

7. خاتمة

هيكلية الحكم المغربي، بتركيزها على الملكية، تُشكل أساس النظام السياسي وتُمهد للقمع السياسي. الملكية، بدعم المخزن، تحتفظ بسلطات تنفيذية تجعلها مهندس السياسات، بينما الحكومة، البرلمان، والأحزاب يلعبون أدوارًا ثانوية. دستور 2011، رغم وعوده، لم يغير هذه الديناميات، مما سمح للقصر بالحفاظ على هيمنته في مواجهة احتجاجات الربيع العربي. هذه الهيكلية تُفسر كيف تمكن القصر من تنفيذ استراتيجيات القمع التي ستُناقش في الفصول اللاحقة، من الاعتقالات والمحاكمات إلى المراقبة الرقمية. لكن هذا النظام يواجه تحديات متزايدة: استياء شعبي، ضغوط اقتصادية، وتطلعات شبابية. الفصل التالي سيستكشف كيف استخدم القصر هذه الهيكلية لتصميم وتنفيذ القمع السياسي، مع التركيز على أحداث مثل حراك الريف والصحراء الغربية.

الفصل الثاني: القصر كمهندس القمع السياسي

مقدمة

في قلب النظام السياسي المغربي، يتربع القصر كرمز للسلطة ومركز لاتخاذ القرار. الملك محمد السادس، الذي تولى العرش عام 1999، ورث ملكية دستورية تتمتع بسلطات تنفيذية واسعة، مدعومة بشبكة من النخب تُعرف بـ"المخزن". بعد احتجاجات حركة 20 فبراير عام 2011، التي طالبت بإصلاحات ديمقراطية، واجه القصر تحديًا غير مسبوق: كيف يحافظ على هيمنته في ظل الضغوط الشعبية والإقليمية؟ الإجابة جاءت من خلال مزيج من الإصلاحات الشكلية والقمع الاستراتيجي. هذا الفصل يستكشف كيف عمل القصر كمهندس رئيسي للقمع السياسي بعد 2011، مستخدمًا الأجهزة الأمنية، القضاء، القوانين القمعية، والقمع الناعم لخنق المعارضة، مع التركيز على أحداث مثل حراك الريف والقمع في الصحراء الغربية.

1. السلطات الدستورية للقصر: أساس القمع

دستور 2011، الذي أُقر كرد فعل على احتجاجات الربيع العربي، منح الملك سلطات تنفيذية هائلة، على الرغم من وعوده بتعزيز الديمقراطية. يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء، ويعين رئيس الحكومة والوزراء السياديين (مثل الداخلية والخارجية)، ويتحكم في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. كما يملك حق حل البرلمان وإصدار مراسيم بقوة القانون. هذه السلطات تجعل القصر ليس فقط رمزًا وطنيًا، بل المحرك الأساسي للسياسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقمع.

على سبيل المثال، يشرف الملك مباشرة على المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (DST)، وهي جهاز استخباراتي يُعتبر العمود الفقري للرقابة الأمنية. تقرير صادر عن معهد MIPA (2023) يشير إلى أن هذه السلطات الدستورية تُمكّن القصر من تنسيق الاستجابات الأمنية للاحتجاجات، مثل تلك التي شهدها إقليم الريف، دون الحاجة إلى موافقة البرلمان أو الحكومة. هذا التركيز في السلطة يجعل القصر، وليس الحكومة المنتخبة، المسؤول الأول عن استراتيجيات القمع.

2. السيطرة على الأجهزة الأمنية: ذراع القمع القاسي

الأجهزة الأمنية، بما في ذلك DST، الدرك الملكي، والشرطة الوطنية، تعمل كأدوات تنفيذية مباشرة للقصر. هذه الأجهزة لعبت دورًا محوريًا في قمع الاحتجاجات والناشطين بعد 2011، مستخدمةً العنف المفرط، الاعتقالات الجماعية، والمراقبة الرقمية.

حراك الريف (2016-2017): نموذج القمع الأمني

حراك الريف، الذي اندلع في إقليم الحسيمة بعد مقتل بائع السمك محسن فكري في أكتوبر 2016، يُعتبر مثالًا صارخًا للقمع الأمني المنسق. بدأت الاحتجاجات كصرخة ضد التهميش الاقتصادي والاجتماعي في الريف، لكنها سرعان ما تحولت إلى حركة سياسية تطالب بالعدالة والكرامة. استجابت السلطات بقوة مفرطة:

- **الاعتقالات الجماعية: اعتقلت الأجهزة الأمنية أكثر من 400 متظاهر، بمن فيهم قائد الحراك ناصر الزفزافي، الذي حُكم عليه بالسجن 20 عامًا بتهمة "المساس بالأمن الداخلي". تقرير هيومن رايتس ووتش (2018) وثّق أن العديد من المعتقلين تعرضوا للتعذيب و"اعترافات" قسرية.**
- **العنف المفرط: استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى إصابات خطيرة. صور الاشتباكات، التي انتشرت على منصة X، أثارت غضبًا شعبيًا واسعًا.**
- **المراقبة الرقمية: كشف تقرير منظمة العفو الدولية (2020) أن ناشطي الحراك، بمن فيهم الزفزافي، استُهدفوا ببرمجية بيغاسوس، التي تتيح اختراق الهواتف ومراقبة الاتصالات. هذه العمليات تتطلب موافقة عليا، مما يشير إلى تورط القصر في الإشراف المباشر.**

تحليل منصة X: منشورات على X تعكس انقسام الرأي العام حول الحراك. هاشتاغات مثل #الحرية_للزفزافي و#الريف_ينتفض** حظيت بتفاعل واسع من الشباب والناشطين، خاصة في الشتات المغربي بأوروبا، معتبرين الزفزافي رمزًا للمقاومة. في المقابل، حسابات موالية، بعضها مجهول، اتهمت الحراك بـ"الانفصالية" ودعمت القوات الأمنية، مشيرة إلى أن القمع ضروري لـ"الوحدة الوطنية". هذا الانقسام يعكس كيف يستخدم القصر الروايات الإعلامية لتبرير تدخلاته الأمنية.**
أدوات المراقبة المتقدمة

إلى جانب العنف المادي، اعتمد القصر على التكنولوجيا لتوسيع نطاق القمع. برمجية بيغاسوس، التي طورتها شركة NSO الإسرائيلية، استُخدمت لاختراق هواتف صحفيين مثل عمر الراضي وناشطين مثل فؤاد عبد المنعمي. تقرير منظمة العفو الدولية (2020) أكد أن هذه العمليات تطلبت موارد مالية وتنسيقًا على مستوى عالٍ، مما يشير إلى إشراف القصر أو أجهزته الأمنية. على منصة X، أثارت هذه التقارير جدلًا، حيث عبّر البعض عن قلقهم من فقدان الخصوصية، بينما شكك آخرون في مصداقية التقارير الدولية، متهمين منظمات مثل منظمة العفو بالتحيز.
3. التأثير على القضاء: أداة لإسكات المعارضة

القضاء المغربي، الخاضع للمجلس الأعلى للقضاء برئاسة الملك، يُستخدم كأداة رئيسية للقمع السياسي. بدلاً من أن يكون حياديًا، أصبح القضاء وسيلة لتوجيه اتهامات ملفقة ضد الناشطين والصحفيين، مما يمنح القمع غطاءً قانونيًا.

- **محاكمات حراك الريف: محاكمات قادة الحراك، مثل ناصر الزفزافي، شابتها انتهاكات جسيمة. تقرير هيومن رايتس ووتش (2018) أشار إلى رفض القضاة السماح بشهود دفاع، والاعتماد على "اعترافات" مُنتزعة تحت الضغط. الأحكام القاسية، التي وصلت إلى 20 عامًا، كانت تهدف إلى ردع أي احتجاجات مستقبلية.**
- **استهداف الصحفيين: صحفيون مثل عمر الراضي وتوفيق بوعشرين واجهوا اتهامات بـ"التجسس" أو "جرائم جنسية"، وهي تهم يراها حقوقيون ملفقة لتشويه سمعتهم. على سبيل المثال، حُكم على بوعشرين بالسجن 15 عامًا عام 2018، في قضية أثارت انتقادات دولية واسعة. تقرير مراسلون بلا حدود (2022) أشار إلى تراجع المغرب إلى المرتبة 129 عالميًا في حرية الصحافة، مدفوعًا بهذه المحاكمات.**
- **قضايا رمزية: عام 2022، حُكم على محمد زيان، وزير حقوق الإنسان السابق، بالسجن ثلاث سنوات بتهمة "إهانة موظفين عموميين"، في قضية اعتُبرت ذات دوافع سياسية بسبب انتقاده للنظام. هذه القضايا تُظهر كيف يُستخدم القضاء لإسكات حتى الشخصيات العامة ذات النفوذ.**

تحليل نقدي: المنتقدون، مثل فريدم هاوس (2023)، يرون أن القضاء المغربي يفتقر إلى الاستقلال، ويُدار كأداة للقصر لتحقيق أهدافه السياسية. في المقابل، يدافع المؤيدون عن هذه المحاكمات كوسيلة للحفاظ على "النظام العام". على منصة X، تُظهر منشورات استياءً من الأحكام القاسية، مع هاشتاغات مثل #الحرية_للصحفيين، بينما تدعو حسابات موالية إلى احترام "القانون".
4. الخطوط الحمراء: حماية الثوابت

القصر يفرض "ثوابت" الدولة—الملكية، الإسلام، والوحدة الترابية—كخطوط حمراء لا يُسمح بتجاوزها. أي انتقاد لهذه الثوابت يُواجه بقمع فوري، سواء في الفضاء العام أو الرقمي.
الصحراء الغربية: حساسية القمع

في الصحراء الغربية، يُعتبر أي دعم لتقرير المصير تهديدًا مباشرًا لوحدة الأراضي. الناشطة سلطانة خيا، التي دعت إلى استقلال الصحراء، وُضعت تحت الإقامة الجبرية من 2020 إلى 2022، وتعرضت للمضايقات والاعتداءات. تقرير منظمة العفو الدولية (2021) أكد استهدافها ببرمجية بيغاسوس، مما يعكس حساسية القصر تجاه هذا الملف. كما شهدت مدينة العيون عام 2019 أعمال عنف ضد محتجين صحراويين بعد احتفالات رياضية، حيث استخدمت الشرطة القوة المفرطة، حسب تقارير حقوقية.

تحليل منصة X: منشورات على X تُظهر انقسامًا حادًا حول الصحراء. هاشتاغات مثل #الصحراء_مغربية تحظى بدعم واسع من حسابات موالية، بينما تنشر حسابات صحراوية ودولية انتقادات للقمع، غالبًا مع صور ومقاطع للاشتباكات. هذا الانقسام يُبرز كيف يُستخدم الخطاب الوطني لتبرير القمع في الصحراء.

انتقاد الملكية

انتقاد الملك أو سياساته يُعتبر من أخطر الخطوط الحمراء. في أغسطس 2023، حُكم على مواطن مغربي مقيم في قطر بالسجن خمس سنوات لانتقاده قرارات الملك على فيسبوك، حسب تقرير هيومن رايتس ووتش (2023). هذه الحادثة تُظهر كيف يمتد القمع إلى المغاربة في الخارج، مما يعزز مناخ الخوف.

5. القوانين القمعية: الغطاء القانوني للقمع

القوانين تُشكل أداة حاسمة في ترسانة القصر للقمع. منذ 2011، صيغت قوانين جديدة أو استُخدمت قوانين موجودة لتقييد الحريات، مع التركيز على تجريم انتقاد "الثوابت".

- **مشروع قانون 2015: يعاقب على المساس بالملكية، الإسلام، أو الوحدة الترابية بعقوبات تصل إلى سبع سنوات سجن. هذا القانون استُخدم لمحاكمة ناشطين مثل رابي العبلق، الذي حُكم عليه بالسجن عام 2022 لانتقاده النظام على وسائل التواصل.**
- **المادة 263 من قانون العقوبات: تُجرم "إهانة المؤسسات"، وتُستخدم ضد الصحفيين والمعلقين. على سبيل المثال، حُكم على سعيد بوكيود بالسجن خمس سنوات عام 2023 لانتقاده تطبيع العلاقات مع إسرائيل.**
- **المادة 267: تُجرم "الإضرار بالملكية" عبر الإنترنت، مما وسّع نطاق القمع إلى الفضاء الرقمي.**

التأثير: هذه القوانين خلقت مناخًا من الرقابة الذاتية، حيث يتردد الصحفيون والناشطون في انتقاد النظام خوفًا من الملاحقة. تقرير فريدم هاوس (2023) يُبرز أن هذه القوانين تتعارض مع المادة 25 من الدستور، التي تكفل حرية التعبير. على منصة X، تُظهر منشورات استياءً من هذه القوانين، مع دعوات لإصلاح قانون العقوبات، بينما تدافع حسابات موالية عنها كضرورة لـ"الأمن القومي".

تحليل نقدي: المنتقدون يرون أن هذه القوانين تهدف إلى حماية القصر ونخبه، بينما يبررها المؤيدون كوسيلة للحفاظ على الاستقرار. غياب الشفافية في تطبيق القوانين يُعزز الشعور بالظلم، خاصة بين الشباب.

6. القمع الناعم: استراتيجيات غير مرئية

إلى جانب القمع القاسي، يعتمد القصر على أساليب ناعمة لإسكات المعارضة دون اللجوء إلى العنف المباشر:

- **التشهير الإعلامي: وسائل إعلام موالية، مثل شوف تي في، تُشن حملات تشهير ضد الناشطين. على سبيل المثال، تعرض فؤاد عبد المنعمي لحملة تضمنت نشر مقاطع فيديو خاصة به، بعد استهدافه ببيغاسوس.**
- **الإغراءات المالية: تقارير محلية، مثل تلك من معهد MIPA (2023)، تشير إلى أن القصر يستخدم الإغراءات (وظائف، منح) لكسب ولاء الناشطين أو إسكاتهم.**
- **شبكات المخزن: هذه الشبكات، التي تضم رجال أعمال وسياسيين، تُدير الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المعارضين، مما يجبرهم على التزام الصمت.**

تحليل منصة X: منشورات تُشير إلى دور "المخزن" في قمع الأصوات الناقدة، مع اتهامات لوسائل إعلام موالية بالعمل كـ"أبواق" للنظام. في المقابل، تدافع حسابات أخرى عن هذه الوسائل كـ"حامية للمصالح الوطنية".

7. تبريرات القصر: الاستقرار مقابل الحريات

يدافع القصر عن سياساته القمعية بمبررات تركز على "الاستقرار الوطني" و"الاستثناء المغربي". يُروج النظام لفكرة أن المغرب تجنب الفوضى التي شهدتها دول مثل ليبيا وسوريا بفضل التدابير الأمنية الصارمة. كما يُبرز نزاع الصحراء الغربية

كمسألة حساسة تتطلب قمع أي تحركات "انفصالية". تقارير هيومن رايتس ووتش (2024) تنتقد هذه المبررات، مشيرة إلى أن القمع يهدف إلى الحفاظ على هيمنة القصر وليس الاستقرار الحقيقي.
على منصة X، تعكس منشورات هذا الخطاب الرسمي، حيث تدافع حسابات موالية عن القوات الأمنية كحامية للوحدة الوطنية، خاصة في سياق الصحراء. في المقابل، تُطالب منشورات أخرى، غالبًا من ناشطين شباب، بالحرية والعدالة، معتبرة أن الاستقرار لا يبرر الانتهاكات.

8. تحليل نقدي: بين الهيمنة والمقاومة

منتقدو القصر، بما في ذلك منظمات مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، يرون أن القمع السياسي هو استراتيجية منهجية لخنق الديمقراطية. الإصلاحات الدستورية لعام 2011، رغم وعودها، لم تقلل من سلطة القصر، بل عززت قدرته على السيطرة عبر الأجهزة الأمنية والقضاء. أحداث مثل حراك الريف والقمع في الصحراء الغربية تُظهر أن القصر يرى في أي تحدٍ تهديدًا وجوديًا.
في المقابل، يدافع المؤيدون عن القصر، معتبرين أن الملكية توازن بين الإصلاح والاستقرار في سياق إقليمي مضطرب.
منشورات على X تُبرز دور الملك كـ"حامي الاستقرار"، مشيرة إلى التحديات الخارجية مثل التوتر مع الجزائر. لكن هذه الرواية تتجاهل تكلفة القمع: تراجع الثقة في المؤسسات، هجرة الناشطين، وتزايد الاستياء بين الشباب.
تحذير نقدي: المعلومات عن دور القصر مباشرة غالبًا غير موثقة بشكل كامل بسبب سرية النظام. التقارير الدولية، مثل تلك من هيومن رايتس ووتش، قد تحمل تحيزات أو تفتقر إلى سياق محلي كامل. في الوقت نفسه، الروايات الموالية قد تُغفل الانتهاكات. يتطلب فهم الوضع الرجوع إلى مصادر متعددة، بما في ذلك معهد MIPA وجمعية الحقوق الإنسانية المغربية (AMDH).

خاتمة

القصر، بسلطاته الدستورية ونفوذه عبر الأجهزة الأمنية، القضاء، والقوانين القمعية، هو المهندس الرئيسي للقمع السياسي في المغرب بعد 2011. من خلال القمع القاسي (الاعتقالات، العنف، المراقبة) والناعم (التشهير، الإغراءات)، يحافظ على هيمنته في مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية. أحداث مثل حراك الريف والقمع في الصحراء الغربية تُظهر فعالية هذه الاستراتيجيات، لكنها تكشف أيضًا عن تكلفتها: تعميق الاستياء الشعبي وإضعاف الثقة في النظام. يبقى السؤال: إلى متى يمكن للقصر الاعتماد على القمع دون مواجهة تداعيات أعمق؟ الفصول التالية ستستكشف دور الأحزاب، القوانين، والمجتمع المدني في هذا السياق، بحثًا عن إجابات.

المصادر المستخدمة

- هيومن رايتس ووتش. (1999). "Morocco: Human Rights at a Crossroads".
- هيومن رايتس ووتش. (2022). "World Report 2022: Morocco and Western Sahara".
- فريدم هاوس. (2023). "Freedom in the World 2023: Morocco".
- معهد MIPA. (2020). "Morocco's 2011 Constitution: A Critical Assessment".
- معهد MIPA. (2023). "Economic Marginalization and Protest in Morocco's Rif Region".
- Casani, A. (2020). "The Moroccan Spring: From 20 February Movement to Constitutional Reform".
- Zemni, S. (2013). "Moroccan Post-Spring Politics: Continuity and Change".
- جمعية الحقوق الإنسانية المغربية (AMDH). (2020). "Rapport sur les violations des droits humains au Maroc".
- منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #دستور_2011، #20_فبراير، و#الصحراء_مغربية.

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية - بين التبعية والتهميش

مقدمة

في نظام سياسي يهيمن عليه القصر، تُفترض الأحزاب السياسية أن تكون جسورًا بين الشعب والسلطة، تمثل تطلعات المواطنين وتدافع عن حقوقهم. لكن في المغرب، بعد موجة الربيع العربي عام 2011، أظهرت الأحزاب السياسية، سواء الموالية أو المعارضة، محدودية كبيرة في مواجهة القمع السياسي. الأحزاب الموالية، مثل التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة، عملت كأدوات لدعم سياسات القصر، بما في ذلك التشريعات القمعية والتدابير الأمنية. في المقابل، الأحزاب المعارضة، مثل الاتحاد الاشتراكي أو الأحزاب اليسارية الصغيرة، واجهت التهميش والملاحقات، مما جعلها عاجزة عن تشكيل بديل ديمقراطي.
هذا الفصل يستكشف دور الأحزاب السياسية في المغرب بعد 2011، موضحًا كيف أسهمت تبعيتها أو ضعفها في استمرار القمع، من خلال تحليل مواقفها من أحداث مثل حراك الريف، القوانين القمعية، والانتهاكات الحقوقية، مع الاستناد إلى تقارير حقوقية، دراسات أكاديمية، ومنشورات منصة X.

1. الأحزاب السياسية في المغرب: سياق تاريخي

الأحزاب السياسية في المغرب لها جذور تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال، حيث لعبت أحزاب مثل حزب الاستقلال دورًا رئيسيًا في النضال ضد الاستعمار الفرنسي. لكن بعد الاستقلال عام 1956، أخضعت الملكية الأحزاب لسيطرتها، مما حد من استقلاليتها.
خلال سنوات الرصاص (1960-1990)، قُمعت الأحزاب المعارضة، خاصة اليسارية مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وواجه قادتها الاعتقال والنفي. تقرير هيومن رايتس ووتش (1999) يوثق هذه الفترة كمرحلة من القمع المنهجي، حيث استخدم القصر الأحزاب الموالية لتعزيز هيمنته.
مع تولي الملك محمد السادس العرش عام 1999، شهد المغرب انفتاحًا نسبيًا، حيث سُمح للأحزاب بالعمل بحرية أكبر. لكن هذا الانفتاح كان مشروطًا بالولاء للقصر. أحزاب مثل الأصالة والمعاصرة، التي أسسها فؤاد عالي الهمة، مستشار الملك، ظهرت كأدوات لدعم سياسات القصر. عندما اندلعت احتجاجات حركة 20 فبراير عام 2011، كشفت عن أزمة ثقة عميقة بين الشعب والأحزاب، حيث رأى المتظاهرون أن الأحزاب، حتى المعارضة، فشلت في تمثيل تطلعاتهم. هذا السياق التاريخي يُظهر كيف شكّل القصر الأحزاب كأدوات ثانوية في النظام، مما أضعف دورها في مواجهة القمع.

2. الأحزاب الموالية: أدوات القصر

الأحزاب الموالية، مثل التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة، تُعتبر جزءًا لا يتجزأ من شبكة المخزن. هذه الأحزاب تدعم سياسات القصر، سواء في التشريعات أو التدابير القمعية، مقابل امتيازات اقتصادية وسياسية.

- **دورها في التشريعات القمعية: الأحزاب الموالية أيدت قوانين تقيد الحريات، مثل مشروع قانون 2015، الذي يعاقب على المساس بـ"الثوابت" (الملكية، الإسلام، الوحدة الترابية). هذا القانون استُخدم لمحاكمة ناشطين مثل رابي العبلق، الذي حُكم عليه بالسجن عام 2022 لانتقاده النظام. تقرير فريدم هاوس (2023) يشير إلى أن هذه الأحزاب تلعب دورًا رئيسيًا في تمرير تشريعات تخدم أجندة القصر.**
- **موقفها من حراك الريف: خلال حراك الريف (2016-2017)، أيدت الأحزاب الموالية، التي كانت جزءًا".. المزيد من السلطة. على سبيل المثال، التجمع الوطني للأحرار، الذي قاد الحكومة بعد انتخابات 2021، دعم الاعتقالات الجماعية لناشطي الحراك، متهمًا إياهم بـ"الانفصالية". تقرير معهد MIPA (2023) يوثق كيف استخدمت هذه الأحزاب خطاب الوحدة الوطنية لتبرير القمع.**
- **الامتيازات: هذه الأحزاب تتلقى دعمًا ماليًا وسياسيًا من القصر، كما يشير Zemni (2013). قادة مثل عزيز أخنوش، رئيس التجمع الوطني للأحرار ورجل أعمال بارز، يجسدون العلاقة بين المخزن والأحزاب الموالية، حيث تُستخدم الثروة والنفوذ لتعزيز الولاء.**

تحليل منصة X: منشورات على X تُظهر استياءً شعبيًا من الأحزاب الموالية. هاشتاغات مثل #الأحزاب_خائنة و#المخزن_يحكم** تعبر عن رؤية الأحزاب كـ"دمى" للقصر. على سبيل المثال، بعد انتخابات 2021، اتهم مستخدمون أحزاب مثل الأصالة والمعاصرة بالفساد وخدمة المصالح الضيقة. في المقابل، تدافع حسابات موالية عن هذه الأحزاب كـ"شركاء في الاستقرار"، مشيرة إلى دورها في دعم سياسات القصر في قضايا مثل الصحراء الغربية.**

3. الأحزاب المعارضة: محدودية التأثير

الأحزاب المعارضة، مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والعدالة والتنمية (بعد خسارته في انتخابات 2021)، حاولت انتقاد القمع، لكنها واجهت تحديات جمة جعلتها عاجزة عن تشكيل بديل ديمقراطي.

- **الاتحاد الاشتراكي: هذا الحزب، الذي كان رائدًا في اليسار المغربي، فقد شعبيته بسبب مشاركته في حكومات موالية للقصر. خلال حراك الريف، أصدر الاتحاد بيانات تدين القمع، لكنها كانت محدودة ولم تترجم إلى تحركات شعبية. تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى أن الاتحاد يعاني من انقسامات داخلية وضعف التمويل، مما يحد من تأثيره.**
- **العدالة والتنمية: بعد قيادته للحكومة (2011-2021)، واجه الحزب انتقادات لتقاعسه في مواجهة القمع. على سبيل المثال، خلال حكمه، أُغلقت منابر إعلامية مستقلة مثل أخبار اليوم، واعتُقل صحفيون مثل توفيق بوعشرين. بعد خسارته في 2021، حاول الحزب استعادة مصداقيته بانتقاد القوانين القمعية، لكن تأثيره ظل ضعيفًا بسبب فقدان الثقة الشعبية.**
- **الأحزاب اليسارية الصغيرة: أحزاب مثل النهج الديمقراطي واجهت قمعًا مباشرًا. ناشطون من النهج اعتُقلوا عام 2019 خلال احتجاجات المعلمين بتهمة "التحريض"، كما وثقت AMDH. هذه الأحزاب، رغم مواقفها الجريئة، تفتقر إلى قاعدة شعبية واسعة بسبب التهميش والضغوط الأمنية.**

تحليل منصة X: منشورات على X تعكس إحباطًا من الأحزاب المعارضة. مستخدمون شباب يصفون أحزاب مثل الاتحاد الاشتراكي بـ"المتواطئة" مع القصر، بينما يرى البعض أن أحزاب مثل النهج الديمقراطي "معزولة" عن الواقع. هاشتاغات مثل #الأحزاب_فاشلة تعبر عن هذا الشعور، بينما تدافع حسابات قليلة عن المعارضة كـ"صوت الشعب" المقموع.

4. ضعف الأحزاب: أزمة الثقة والتمثيل

الأحزاب السياسية في المغرب تعاني من أزمة ثقة عميقة، تجعلها عاجزة عن مواجهة القمع أو تقديم بديل ديمقراطي.

- **تراجع الثقة الشعبية: انخفضت نسبة التصويت إلى حوالي 50% في انتخابات 2021، حسب تقارير رسمية، مما يعكس إحباط الشعب من الأحزاب. تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى أن الشباب، الذين شكلوا عماد حركة 20 فبراير وحراك الريف، يرون الأحزاب كـ"جزء من المشكلة" وليست الحل.**
- **سيطرة القصر: القصر يتحكم في الأحزاب عبر التمويل والتدخل في قياداتها. على سبيل المثال، استقالات قادة من العدالة والتنمية بعد 2021 ارتبطت بضغوط من المخزن، كما وثقت تقارير محلية. هذه السيطرة تجعل الأحزاب أدوات لدعم القمع بدلاً من مواجهته.**
- **غياب الرؤية: الأحزاب، سواء موالية أو معارضة، تفتقر إلى برامج واضحة لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة (11% عام 2023) والتضخم. هذا الغياب دفع الشباب إلى تنظيم احتجاجات مستقلة، كما في جرادة 2018، بدلاً من دعم الأحزاب.**

تحليل نقدي: المنتقدون، مثل Casani (2020)، يرون أن ضعف الأحزاب نتيجة استراتيجية القصر لمنع ظهور قوى سياسية مستقلة. في المقابل، يدافع المؤيدون عن الأحزاب كجزء من "التوازن السياسي" في ظل سيطرة الملكية. على منصة X، تُظهر منشورات شعورًا باليأس، حيث يدعو البعض إلى "ثورة جديدة" بدلاً من الاعتماد على الأحزاب.

5. الأحزاب والقمع: تواطؤ أم عجز؟

مواقف الأحزاب من القمع السياسي تتراوح بين التواطؤ والعجز، مما يعزز هيمنة القصر.

- **التواطؤ: الأحزاب الموالية شاركت في دعم التدابير القمعية، مثل إغلاق منابر إعلامية (مثل لكم.كوم) واعتقال صحفيين مثل عمر الراضي. هذه الأحزاب استخدمت خطاب "الاستقرار" لتبرير مواقفها، كما في أحداث حراك الريف.**
- **العجز: الأحزاب المعارضة، رغم انتقاداتها، فشلت في حشد الدعم الشعبي أو مواجهة القمع. على سبيل المثال، خلال محاكمات حراك الريف، لم تنظم الأحزاب المعارضة احتجاجات كبيرة، مما عزز شعور المتظاهرين بالعزلة.**
- **التداعيات: ضعف الأحزاب ساهم في استمرار القمع، حيث لم يظهر بديل سياسي يتحدى سياسات القصر. تقرير هيومن رايتس ووتش (2024) يشير إلى أن غياب معارضة قوية سمح للقصر بتوسيع القمع دون مقاومة منظمة.**

تحليل منصة X: منشورات تُبرز هذا الواقع، حيث ينتقد مستخدمون الأحزاب لعدم دعمها ناشطين مثل ناصر الزفزافي. هاشتاغات مثل #الأحزاب_لا_تمثلني تعكس هذا الشعور، بينما تدافع حسابات نادرة عن الأحزاب المعارضة كـ"ضحايا" النظام.

6. خاتمة

الأحزاب السياسية في المغرب، سواء الموالية أو المعارضة، فشلت في مواجهة القمع السياسي بعد 2011، إما بسبب تبعيتها للقصر أو تهميشها وضعفها. الأحزاب الموالية، مثل التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة، عملت كأدوات لدعم سياسات القصر، بما في ذلك التشريعات القمعية والتدابير الأمنية. الأحزاب المعارضة، مثل الاتحاد الاشتراكي والنهج الديمقراطي، واجهت التهميش والملاحقات، مما جعلها عاجزة عن تقديم بديل ديمقراطي. أزمة الثقة، سيطرة المخزن، وغياب الرؤية عززت هذا الفشل، تاركة الشعب، خاصة الشباب، يبحث عن حلول خارج الأطر الحزبية. هذا الواقع يُبرز تحديًا رئيسيًا: كيف يمكن بناء قوى سياسية مستقلة في ظل نظام يهيمن عليه القصر؟ الفصول التالية ستستكشف كيف استغل القصر هذا الضعف لتوسيع القمع، من خلال أحداث مثل حراك الريف والصحراء الغربية.

المصادر المستخدمة

- هيومن رايتس ووتش. (1999). "Morocco: Human Rights at a Crossroads".
- هيومن رايتس ووتش. (2024). "World Report 2024: Morocco and Western Sahara".
- فريدم هاوس. (2023). "Freedom in the World 2023: Morocco".
- معهد MIPA. (2023). "Economic Marginalization and Protest in Morocco's Rif Region".
- Casani, A. (2020). "The Moroccan Spring: From 20 February Movement to Constitutional Reform".
- Zemni, S. (2013). "Moroccan Post-Spring Politics: Continuity and Change".
- جمعية الحقوق الإنسانية المغربية (AMDH). (2020). "Rapport sur les violations des droits humains au Maroc".
- منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #الأحزاب_خائنة، #الأحزاب_فاشلة، و#الصحراء_مغربية.

الفصل الرابع: حراك الريف - صرخة التهميش وقمع السلطات

مقدمة

في أكتوبر 2016، هزت حادثة مأساوية إقليم الحسيمة في شمال المغرب. محسن فكري، بائع سمك شاب، قُتل داخل شاحنة نفايات أثناء محاولته استرداد بضاعته المصادرة من قبل السلطات. هذه الحادثة، التي رأى فيها سكان الريف رمزًا للظلم والتهميش، أشعلت شرارة حراك الريف، وهي حركة احتجاجية غير مسبوقة طالبت بالعدالة الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، والكرامة. لكن السلطات، بقيادة القصر، استجابت بقمع منهجي، مستخدمة الاعتقالات الجماعية، العنف المفرط، المراقبة الرقمية، والمحاكمات غير العادلة لإخماد الحركة. هذا الفصل يستكشف حراك الريف كمثال محوري للقمع السياسي في المغرب بعد الربيع العربي، موضحًا أسبابه، استراتيجيات القمع، وتداعياته، مع الاستناد إلى تقارير حقوقية، روايات الناشطين، ومنشورات منصة X. كما يحلل كيف كشف الحراك عن هشاشة النظام السياسي، وكيف عزز القمع الانقسامات الاجتماعية في الريف وخارجه.

1. أسباب حراك الريف: جذور التهميش

حراك الريف لم يكن مجرد رد فعل على مقتل محسن فكري، بل كان تعبيرًا عن عقود من التهميش الاقتصادي والاجتماعي في إقليم الريف. الريف، وهو منطقة جبلية في شمال المغرب ذات أغلبية أمازيغية، عانى من إهمال الدولة منذ الاستقلال عام 1956. تقرير معهد MIPA (2023) يوثق هذا التهميش:

- **الإهمال الاقتصادي: معدل البطالة في الحسيمة بلغ حوالي 20% عام 2016، مقارنة بالمتوسط الوطني (حوالي 10%). البنية التحتية، مثل المستشفيات والمدارس، كانت شبه غائبة، والاستثمارات الحكومية تركزت في المدن الكبرى مثل الرباط والدار البيضاء.**
- **الإرث التاريخي: الريف شهد انتفاضات ضد الدولة في الخمسينيات والثمانينيات، قُمعت بشدة خلال عهد الحسن الثاني. هذا الإرث خلق شعورًا بالاغتراب بين سكان الريف، الذين رأوا أن الدولة تعاقبهم على هويتهم الأمازيغية وتاريخهم الثوري.**
- **الظلم اليومي: مصادرة بضاعة محسن فكري، التي أدت إلى مقتله، رأى فيها السكان مثالًا للإهانات اليومية التي يواجهونها من المسؤولين المحليين، أو ما يُعرف بـ"الهوكَراسي" (الاستبداد البيروقراطي).**

هذه العوامل حولت مقتل فكري إلى شرارة لاحتجاجات واسعة، بدأت بمطالب اجتماعية (وظائف، مستشفيات) وتطورت إلى مطالب سياسية (العدالة، الكرامة). ناصر الزفزافي، شاب عاطل عن العمل، برز كقائد للحراك، مستخدمًا وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم التظاهرات وتوحيد الأصوات. خطاباته، التي انتشرت على فيسبوك وX، ركزت على "الكرامة"، مما جعل الحراك رمزًا للمقاومة ضد التهميش.

2. استراتيجيات القمع: نهج منهجي

استجابة السلطات لحراك الريف كانت قاسية ومنظمة، معتمدة على مزيج من القمع القاسي والناعم، بإشراف مباشر من القصر وأجهزته الأمنية.

الاعتقالات الجماعية

منذ بداية الحراك في أكتوبر 2016، اعتمدت السلطات على الاعتقالات لتفكيك الحركة. بحلول صيف 2017، اعتقلت المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (DST) والشرطة أكثر من 400 متظاهر، بمن فيهم ناصر الزفزافي ومحمد جلول، القائدان البارزان. تقرير هيومن رايتس ووتش (2018) وثّق أن المعتقلين واجهوا اتهامات غامضة مثل "المساس بالأمن الداخلي" و"الانفصالية"، رغم أن مطالب الحراك كانت اجتماعية في الأساس. الزفزافي حُكم عليه بالسجن 20 عامًا في محاكمة اعتُبرت غير عادلة، حيث رفض القضاة السماح بشهود دفاع واعتمدوا على "اعترافات" قسرية.

العنف المفرط

استخدمت الشرطة والدرك الملكي العنف لتفريق التظاهرات، خاصة في مدينتي الحسيمة وإمزورن. تقرير منظمة العفو الدولية (2017) وثّق استخدام الغاز المسيل للدموع، الهراوات، والرصاص المطاطي، مما أدى إلى إصابات خطيرة بين المتظاهرين. مقاطع فيديو، انتشرت على X تحت هاشتاغ #الريف_ينتفض، أظهرت هجمات الشرطة على متظاهرين سلميين، مما أثار غضبًا وطنيًا ودوليًا. هذا العنف لم يهدف فقط إلى تفريق التظاهرات، بل إلى بث الخوف بين السكان.

المراقبة الرقمية

اعتمدت السلطات على التكنولوجيا لمراقبة قادة الحراك. تقرير منظمة العفو الدولية (2020) كشف أن برمجية بيغاسوس، التي طورتها شركة NSO الإسرائيلية، استُخدمت لاختراق هواتف ناشطين مثل الزفزافي ونبيل أحمجيق. هذه العمليات، التي تتطلب موارد مالية وتنسيقًا على مستوى عالٍ، تشير إلى إشراف القصر أو أجهزته الأمنية. المراقبة سمحت للسلطات بتتبع الاتصالات وتحديد مواقع التظاهرات، مما سهّل الاعتقالات.

التشهير الإعلامي

وسائل إعلام موالية، مثل شوف تي في، شنت حملات تشهير ضد قادة الحراك، متهمة إياهم بـ"الخيانة" و"التمويل الأجنبي". الزفزافي وُصف بـ"الانفصالي"، رغم تأكيده على المطالب الاجتماعية. تقرير مراسلون بلا حدود (2017) أشار إلى أن هذه الحملات تهدف إلى شيطنة الحراك وتبرير القمع. على منصة X، رد ناشطون بهاشتاغات مثل #الزفزافي_بطل، لكن الخطاب الرسمي سيطر على الرواية في الإعلام التقليدي.

تحليل منصة X: منشورات على X تعكس انقسام الرأي العام. هاشتاغات مثل #الحرية_للزفزافي و#الريف_ينتفض** حظيت بتفاعل واسع، خاصة من الشباب والشتات المغربي في أوروبا، الذين رأوا الحراك كصرخة ضد الظلم. في المقابل، حسابات موالية، بعضها مجهول، اتهمت الحراك بـ"الانفصالية" ودعمت القوات الأمنية، مستخدمة هاشتاغات مثل #الوحدة_الوطنية. هذا الانقسام يُظهر كيف استخدمت السلطات الروايات الإعلامية لتبرير قمعها.**

3. القوانين القمعية: إطار قانوني للقمع

السلطات اعتمدت على قوانين قمعية لإضفاء شرعية على استهداف ناشطي الحراك. هذه القوانين، التي توسعت بعد 2011، شكلت أداة رئيسية لخنق الحركة:

- **المادة 263 من قانون العقوبات: تُجرم "إهانة المؤسسات"، واستُخدمت ضد ناشطين اتهموا بانتقاد الملكية أثناء التظاهرات. على سبيل المثال، اتهم الزفزافي بـ"إهانة الملك" بسبب خطاباته.**
- **مشروع قانون 2015: يعاقب على المساس بـ"الثوابت"، واستُخدم لاتهام ناشطي الحراك بـ"الانفصالية"، رغم عدم وجود دلائل على دعواتهم للانفصال.**
- **المادة 267: تُجرم "الإضرار بالملكية" عبر الإنترنت، واستُخدمت ضد ناشطين نشروا مقاطع فيديو للتظاهرات على وسائل التواصل.**

تقرير فريدم هاوس (2023) يشير إلى أن هذه القوانين تتعارض مع المادة 25 من الدستور، التي تكفل حرية التعبير. محاكمات ناشطي الحراك، التي اعتمدت على هذه القوانين، شابتها انتهاكات، مثل رفض شهود الدفاع والاعتماد على "اعترافات" مُنتزعة تحت الضغط، كما وثقت هيومن رايتس ووتش (2018). هذه القوانين لم تُستخدم فقط لمعاقبة الناشطين، بل لردع أي تحركات مستقبلية.

تحليل منصة X: منشورات على X أعربت عن استياء من هذه القوانين، مع هاشتاغات مثل #إصلاح_القانون تدعو إلى إلغاء المواد القمعية. في المقابل، دافع البعض عن القوانين كضرورة لـ"الأمن"، خاصة في سياق اتهامات "الانفصالية" ضد الحراك.

4. التداعيات: قمع الحراك وتعميق الانقسامات

حراك الريف، رغم قوته الأولية، خمد بحلول منتصف 2018 بسبب القمع الشديد، لكنه ترك تداعيات عميقة:

- **تعزيز القبضة الأمنية: الاعتقالات والمحاكمات ردعت الاحتجاجات في الريف، لكنها عززت حضور الأجهزة الأمنية في الإقليم. تقرير AMDH (2019) وثّق استمرار المضايقات ضد عائلات المعتقلين.**
- **رمزية الزفزافي: أصبح ناصر الزفزافي رمزًا للمقاومة، سواء في الريف أو خارجه. منشورات على X تحت هاشتاغ #الزفزافي_بطل تُظهر دعمًا مستمرًا له، خاصة بين الشباب، الذين يرونه رمزًا للكرامة.**
- **تعميق الاستياء: القمع زاد من شعور سكان الريف بالاغتراب، مما عزز الانقسامات بين الريف وباقي المغرب. تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى أن إهمال التنمية في الريف بعد الحراك أدى إلى هجرة شبابية متزايدة إلى أوروبا.**
- **تأثير وطني: الحراك ألهم احتجاجات أخرى، مثل احتجاجات جرادة عام 2018، لكنه كشف عن غياب قوى سياسية قادرة على توحيد هذه الحركات. الأحزاب السياسية، كما نوقش في الفصل الثالث، فشلت في دعم الحراك، مما عزز شعور الشباب باليأس.**

تحليل منصة X: منشورات تُظهر استمرار الدعم للحراك، مع دعوات لإطلاق سراح المعتقلين تحت هاشتاغ #الحرية_للريف. لكن حسابات موالية تُصر على أن الحراك كان "مؤامرة" تهدد الوحدة الوطنية، مما يعكس استمرار التوتر حول إرث الحراك.

5. تحليل نقدي: القمع كسياسة مزدوجة الحدين

حراك الريف يكشف عن استراتيجية القصر في التعامل مع الاحتجاجات: تحويل المطالب الاجتماعية إلى تهديدات أمنية لتبرير القمع. هذه الاستراتيجية، كما يحلل معهد MIPA (2023)، نجحت في إخماد الحراك قصير الأمد، لكنها كشفت عن هشاشة النظام:

- **النجاح قصير الأمد: القمع أوقف التظاهرات، لكنه لم يعالج الأسباب الجذرية (التهميش، البطالة). إعلانات التنمية في الريف بعد 2017، مثل مشروع "الحسيمة منارة المتوسط"، كانت محدودة ولم تلبِ التوقعات، كما وثقت تقارير محلية.**
- **التكلفة طويلة الأمد: القمع عزز الاستياء، خاصة بين الشباب، وزاد من الشعور بالظلم. هجرة الشباب من الريف إلى أوروبا، التي زادت بنسبة 15% بين 2017 و2022 حسب تقارير رسمية، تعكس هذا الإحباط.**
- **تحديات الرواية: اتهام الحراك بـ"الانفصالية"، رغم سلميته، أضر بمصداقية النظام دوليًا. تقارير هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو جذبت انتباه الاتحاد الأوروبي، الذي دعا إلى الإفراج عن معتقلي الحراك عام 2019.**

تحذير نقدي: المعلومات عن تورط القصر مباشرة في القمع تعتمد على تقارير حقوقية قد تحمل تحيزات. في الوقت نفسه، الروايات الموالية قد تُغفل الانتهاكات. يتطلب التحليل التوازن بين هذه المصادر، مع الرجوع إلى AMDH ومعهد MIPA لسياق محلي.

6. خاتمة

حراك الريف كان صرخة ضد التهميش، لكنه قُمع باستراتيجيات منهجية شملت الاعتقالات، العنف، المراقبة الرقمية، والتشريعات القمعية. هذا القمع، بإشراف القصر، نجح في إخماد الحركة، لكنه كشف عن هشاشة النظام أمام الضغوط الاجتماعية. الزفزافي ورفاقه أصبحوا رموزًا للمقاومة، لكن غياب دعم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني عزز عزلة الحراك. التداعيات—الاستياء، الهجرة، الانقسامات—تُظهر أن القمع، رغم فعاليته قصير الأمد، قد يُهدد الاستقرار طويل الأمد. الفصول التالية ستستكشف أنماطًا أخرى من القمع، مثل تلك في الصحراء الغربية، لفهم كيف يواصل القصر السيطرة في ظل التحديات المتزايدة.

المصادر المستخدمة

- هيومن رايتس ووتش. (2018). "Morocco: Rif Protesters Punished with Harsh Sentences".
- هيومن رايتس ووتش. (2024). "World Report 2024: Morocco and Western Sahara".
- منظمة العفو الدولية. (2017). "Morocco: Excessive Force Against Rif Protesters".
- منظمة العفو الدولية. (2020). "Morocco/Western Sahara: Activist targeted with Pegasus spyware".
- فريدم هاوس. (2023). "Freedom in the World 2023: Morocco".
- معهد MIPA. (2023). "Economic Marginalization and Protest in Morocco’s Rif Region".
- جمعية الحقوق الإنسانية المغربية (AMDH). (2019). "Rapport sur les violations dans le Rif".
- مراسلون بلا حدود. (2017). "Morocco: Media Crackdown on Rif Protests".
- منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #الحرية_للزفزافي، #الريف_ينتفض، و#الوحدة_الوطنية.

الفصل الخامس: الصحراء الغربية - القمع في ظل الخطوط الحمراء

مقدمة

في قلب السياسة المغربية، تقف قضية الصحراء الغربية كخط أحمر لا يُسمح بتجاوزه. بالنسبة للقصر، الصحراء ليست مجرد إقليم، بل رمز للوحدة الوطنية وشرعية النظام. منذ انسحاب إسبانيا من الصحراء عام 1975 واندلاع النزاع مع جبهة البوليساريو، يعتبر أي دعم لتقرير مصير الصحراء أو انتقاد لسياسات المغرب تهديدًا وجوديًا. هذا الموقف ترجم إلى قمع منهجي للناشطين الصحراويين، مثل سلطانة خيا، وللمتظاهرين في مدن مثل العيون، باستخدام العنف، الإقامة الجبرية، المراقبة الرقمية، والمحاكمات القضائية. هذا الفصل يستكشف ديناميات القمع في الصحراء الغربية بعد الربيع العربي عام 2011، موضحًا كيف يستخدم القصر قضية الصحراء لتعزيز هيمنته، وكيف يُسهم القمع في تعميق التوترات الإقليمية. من خلال تحليل تقارير حقوقية، روايات الناشطين، ومنشورات منصة X، يسعى الفصل إلى فهم القمع كجزء من استراتيجية أوسع للسيطرة، مع الإشارة إلى تداعياته على المستويين المحلي والدولي.

1. سياق نزاع الصحراء الغربية

نزاع الصحراء الغربية يعود إلى عام 1975، عندما انسحبت إسبانيا، القوة الاستعمارية، وتنازلت عن الإقليم للمغرب وموريتانيا بموجب اتفاق مدريد. المغرب، الذي يعتبر الصحراء جزءًا من "أراضيه التاريخية"، نظم المسيرة الخضراء عام 1975 لتأكيد سيطرته، بينما طالبت جبهة البوليساريو، المدعومة من الجزائر، بالاستقلال. منذ ذلك الحين، يسيطر المغرب على حوالي 80% من الإقليم، بينما تدير البوليساريو المناطق المتبقية عبر الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

- **الموقف المغربي: القصر يرى الصحراء كجزء لا يتجزأ من الوحدة الترابية، ويروج لخطة الحكم الذاتي (2007) كحل وسط تحت السيادة المغربية. هذا الموقف مدعوم من الأحزاب السياسية والإعلام الرسمي، كما يظهر في هاشتاغات مثل #الصحراء_مغربية على منصة X.**
- **موقف البوليساريو: تطالب بالاستقلال الكامل عبر استفتاء لتقرير المصير، وهو الموقف الذي تدعمه الأمم المتحدة عبر بعثة المينورسو. تقرير هيومن رايتس ووتش (2024) يشير إلى أن أي دعم لهذا الموقف داخل الأراضي التي يسيطر عليها المغرب يُواجه قمعًا فوريًا.**
- **السياق بعد 2011: الربيع العربي زاد من حساسية القصر تجاه الصحراء، حيث رأى في الاحتجاجات، مثل حركة 20 فبراير، تهديدًا قد يمتد إلى الإقليم. هذا دفع السلطات إلى تشديد القمع ضد الناشطين الصحراويين، خوفًا من تصاعد المطالب السياسية.**

هذا السياق يُبرز لماذا تُعتبر الصحراء خطًا أحمر، وكيف شكّل هذا الموقف أساس القمع السياسي في الإقليم.

2. أشكال القمع في الصحراء الغربية

القمع في الصحراء الغربية يتخذ أشكالًا متعددة، من العنف المادي إلى الرقابة الرقمية، ويستهدف أي تحرك يُفسر كدعم لتقرير المصير أو انتقاد لسياسات المغرب.

الإقامة الجبرية والمضايقات

الناشطة سلطانة خيا تُعتبر مثالًا بارزًا للقمع الموجه. بين نوفمبر 2020 ويونيو 2022، وُضعت خيا، وهي ناشطة صحراوية بارزة تدعو للاستقلال، تحت الإقامة الجبرية في منزلها بمدينة بوجدور. تقرير منظمة العفو الدولية (2021) وثّق أن السلطات منعتها من مغادرة المنزل، قاطعت الكهرباء والماء، وسمحت بمضايقات من قبل أفراد مجهولين، بما في ذلك الاعتداءات

الجسدية. خيا، التي رُشحت لجائزة ساخاروف لحرية الفكر عام 2021، أصبحت رمزًا للمقاومة الصحراوية، لكن قمعها يُظهر كيف تُستخدم الإقامة الجبرية لعزل الناشطين دون الحاجة إلى محاكمات علنية.

العنف ضد المتظاهرين

مدينة العيون، العاصمة الإدارية للصحراء الغربية، شهدت أعمال عنف متكررة ضد المتظاهرين. في نوفمبر 2019، بعد مباراة كرة قدم احتفل فيها مشجعون صحراويون بالعلم الصحراوي، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفريق الحشود، مما أدى إلى إصابات واعتقالات، كما وثقت هيومن رايتس ووتش (2020). هذه الأحداث تُظهر كيف تُفسر السلطات أي تعبير عن الهوية الصحراوية كتهديد، مما يبرر العنف.

المراقبة الرقمية

المراقبة الرقمية أصبحت أداة رئيسية لقمع الناشطين الصحراويين. تقرير منظمة العفو الدولية (2020) أكد أن برمجية بيغاسوس استُخدمت لاختراق هواتف ناشطين مثل سلطانة خيا وأميناتو حيدر، رئيسة المنظمة الصحراوية ضد الاحتلال المغربي. هذه العمليات، التي تتطلب تنسيقًا على مستوى عالٍ، تشير إلى إشراف القصر أو أجهزته الأمنية. المراقبة سمحت للسلطات بتتبع تحركات الناشطين ومنع التظاهرات قبل وقوعها.

المحاكمات القضائية

الناشطون الصحراويون يواجهون محاكمات غير عادلة بتهم مثل "المساس بالوحدة الترابية". على سبيل المثال، مجموعة أكديم إزيك، وهي مجموعة ناشطين نظموا مخيمًا احتجاجيًا عام 2010، حُكم عليهم بأحكام تصل إلى المؤبد عام 2017 في محاكمة انتقدتها هيومن رايتس ووتش (2017) لاعتمادها على "اعترافات" قسرية. هذه المحاكمات تهدف إلى ردع الناشطين وإرسال رسالة إلى السكان بأن أي تحرك سياسي سيُواجه بعقوبات قاسية.

تحليل منصة X: منشورات على X تعكس انقسامًا حادًا حول الصحراء. هاشتاغات مثل #الصحراء_مغربية تحظى بدعم واسع من حسابات موالية، تُشيد بالقوات الأمنية كحامية للوحدة الوطنية. في المقابل، تنشر حسابات صحراوية ودولية، غالبًا من الشتات، انتقادات للقمع، مع صور ومقاطع للاعتداءات تحت هاشتاغات مثل #الحرية_للصحراء. هذا الانقسام يُبرز كيف يُستخدم الخطاب الوطني لتبرير القمع.

3. القوانين القمعية: أدوات لتجريم الناشطين

القمع في الصحراء الغربية يستند إلى قوانين تُستخدم لإضفاء شرعية على استهداف الناشطين:

- مشروع قانون 2015: يعاقب على المساس بالوحدة الترابية بعقوبات تصل إلى سبع سنوات سجن. استُخدم هذا القانون ضد ناشطين صحراويين اتهموا برفع العلم الصحراوي أو المطالبة بالاستقلال.
- المادة 263 من قانون العقوبات: تُجرم "إهانة المؤسسات"، وتُستخدم ضد من ينتقد سياسات المغرب في الصحراء. على سبيل المثال، حُكم على ناشط صحراوي عام 2022 بالسجن ثلاث سنوات لانتقاده القمع على وسائل التواصل.
- المادة 267: تُجرم "الإضرار بالملكية" عبر الإنترنت، واستُخدمت ضد ناشطين نشروا فيديوهات للتظاهرات.

تقرير فريدم هاوس (2023) يشير إلى أن هذه القوانين تخلق مناخًا من الرقابة الذاتية، حيث يتجنب الصحراويون التعبير عن آرائهم خوفًا من الملاحقة. المحاكمات، التي تُجرى غالبًا في مدن مغربية بعيدة مثل الرباط، تفتقر إلى الشفافية، كما وثقت منظمة العفو الدولية (2021).

تحليل منصة X: منشورات تُطالب بإصلاح هذه القوانين، مع هاشتاغات مثل #إلغاء_القمع، لكن حسابات موالية تدافع عنها كضرورة لـ"حماية الوحدة الترابية". هذا الانقسام يعكس التوتر حول قضية الصحراء.

4. التداعيات: القمع وتعميق التوترات

القمع في الصحراء الغربية حقق أهدافًا قصيرة الأمد للقصر، لكنه أدى إلى تداعيات خطيرة:

- تعزيز السيطرة: الاعتقالات، العنف، والمراقبة قللت من التظاهرات العلنية، لكنها لم تقضِ على المطالب الصحراوية. تقرير هيومن رايتس ووتش (2024) يشير إلى أن القمع زاد من النشاط السري بين الناشطين.

- رمزية الناشطين: شخصيات مثل سلطانة خيا وأميناتو حيدر أصبحت رموزًا عالمية للمقاومة، مما جذب انتباه منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. هذا الاهتمام زاد الضغط على المغرب لتحسين سجله الحقوقي.
- تعميق التوترات: القمع عزز الشعور بالظلم بين الصحراويين، مما زاد من التوترات مع الدولة. تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى أن الإهمال الاقتصادي في الصحراء، رغم استثمارات مثل مشروع "الداخلة بوابة إفريقيا"، أدى إلى استياء مستمر.
- التأثير الدولي: القمع أثار انتقادات دولية، خاصة من منظمات مثل منظمة العفو الدولية. في 2023، دعا البرلمان الأوروبي إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء، مما أحرج المغرب دبلوماسيًا.

تحليل منصة X: منشورات تُظهر دعمًا مستمرًا للناشطين الصحراويين، مع هاشتاغات مثل #سلطانة_خيا، لكن الخطاب الرسمي يهيمن على الرواية المحلية، مما يعكس صعوبة تغيير الوضع الراهن.

5. تحليل نقدي: القمع كاستراتيجية وحساسية

القمع في الصحراء الغربية يكشف عن استراتيجية القصر لتحويل قضية الصحراء إلى رمز وطني يبرر القمع. هذه الاستراتيجية، كما يحلل Zemni (2013)، نجحت في تعبئة الدعم الداخلي، لكنها تحمل مخاطر:

- النجاح الداخلي: اتهام الناشطين الصحراويين بـ"الخيانة" عزز الوحدة الوطنية بين المغاربة، كما تُظهر هاشتاغات مثل #الصحراء_مغربية. القمع قلل من الاحتجاجات العلنية، مما سمح للقصر بالحفاظ على السيطرة.
- المخاطر الدولية: القمع أثار انتقادات دولية، مما قد يؤثر على علاقات المغرب مع شركاء مثل الاتحاد الأوروبي. تقرير هيومن رايتس ووتش (2024) يحذر من أن استمرار الانتهاكات قد يضر بمصداقية المغرب.
- التحديات المحلية: القمع زاد من الشعور بالاغتراب بين الصحراويين، مما قد يُغذي احتجاجات مستقبلية. غياب حوار حقيقي مع الناشطين الصحراويين يُعيق أي حل طويل الأمد.

تحذير نقدي: التقارير الحقوقية، مثل تلك من منظمة العفو، قد تحمل تحيزات أو تفتقر إلى سياق محلي كامل. في الوقت نفسه، الروايات الموالية قد تُغفل الانتهاكات. يتطلب التحليل الرجوع إلى مصادر متعددة، مثل AMDH ومعهد MIPA، لفهم السياق.

6. خاتمة

القمع في الصحراء الغربية، من الإقامة الجبرية إلى العنف والمراقبة الرقمية، يعكس حساسية القصر تجاه قضية الصحراء كخط أحمر. هذه الاستراتيجيات، المدعومة بقوانين قمعية، نجحت في الحد من الاحتجاجات، لكنها عمّقت التوترات بين الصحراويين والدولة، وزادت من الضغوط الدولية. ناشطون مثل سلطانة خيا أصبحوا رموزًا للمقاومة، لكن غياب حوار شامل يُعيق الحلول. مقارنة بحراك الريف (الفصل الرابع)، يُظهر القمع في الصحراء طبيعة أكثر حساسية بسبب السياق الجيوسياسي، لكنه يكشف عن نفس التحدي: كيف يمكن للقصر التوفيق بين السيطرة والعدالة؟ الفصول التالية ستستكشف أدوات القمع الأخرى، مثل القوانين والمراقبة الرقمية، لفهم كيف يواصل النظام الحفاظ على هيمنته.

المصادر المستخدمة

- هيومن رايتس ووتش. (2017). "Morocco: Flawed Trial of Gdeim Izik Sahrawi Protesters".
- هيومن رايتس ووتش. (2020). "Western Sahara: Police Violence Against Protesters".
- هيومن رايتس ووتش. (2024). "World Report 2024: Morocco and Western Sahara".
- منظمة العفو الدولية. (2020). "Morocco/Western Sahara: Activist targeted with Pegasus spyware".
- منظمة العفو الدولية. (2021). "Western Sahara: Human rights defenders targeted".
- فريدم هاوس. (2023). "Freedom in the World 2023: Morocco".
- معهد MIPA. (2023). "Economic Marginalization and Protest in Morocco".
- Zemni, S. (2013). "Moroccan Post-Spring Politics: Continuity and Change".
- جمعية الحقوق الإنسانية المغربية (AMDH). (2020). "Rapport sur les violations dans le Sahara Occidental".
- منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #الصحراء_مغربية، #سلطانة_خيا، و#الحرية_للصحراء.

الفصل السادس: القوانين القمعية - أدوات السيطرة القانونية

مقدمة

في نظام سياسي يسعى للحفاظ على هيمنته، تُعتبر القوانين أدوات فعالة لإضفاء الشرعية على القمع. في المغرب، بعد موجة الربيع العربي عام 2011، استجاب القصر للاحتجاجات بإصلاحات دستورية وعدت بتعزيز الحريات، لكن هذه الإصلاحات رافقها تصعيد في استخدام القوانين القمعية لخنق المعارضة. من مشروع قانون 2015، الذي يجرم المساس بـ"ثوابت" الدولة (الملكية، الإسلام، الوحدة الترابية)، إلى مواد قانون العقوبات التي تُستخدم ضد الصحفيين والناشطين، شكلت هذه القوانين إطارًا قانونيًا لقمع أصوات الاحتجاج، سواء في حراك الريف، الصحراء الغربية، أو الفضاء الرقمي. هذا الفصل يستكشف القوانين القمعية كأدوات رئيسية للسيطرة السياسية في المغرب بعد 2011، موضحًا كيف صيغت واستُخدمت لاستهداف الناشطين، الصحفيين، والمواطنين العاديين، وكيف خلقت مناخًا من الخوف والرقابة الذاتية. من خلال تحليل تقارير حقوقية، دراسات أكاديمية، ومنشورات منصة X، يسعى الفصل إلى كشف التأثير العميق لهذه القوانين على الحريات وإمكانيات التغيير.

1. السياق: القوانين كاستجابة للربيع العربي

الربيع العربي عام 2011، الذي شهد احتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، دفع القصر إلى إقرار دستور 2011، الذي كفل حرية التعبير والتظاهر (المادة 25). لكن هذه الحريات قُيدت سريعًا بقوانين جديدة أو معدلة تهدف إلى حماية "ثوابت" الدولة. تقرير فريدم هاوس (2023) يشير إلى أن هذه القوانين جاءت كجزء من استراتيجية القصر للاستجابة للضغوط الشعبية دون التخلي عن السيطرة. على سبيل المثال:

- **مشروع قانون 2015: صيغ لتجريم المساس بالملكية، الإسلام، والوحدة الترابية، مع عقوبات تصل إلى سبع سنوات سجن.**
- **تعديلات قانون العقوبات: مواد مثل 263 و267 وسّعت نطاق العقوبات على "إهانة المؤسسات" والتعبير عبر الإنترنت.**
- **قانون الصحافة 2016: رغم إلغاء عقوبة السجن في قضايا الصحافة، إلا أنه فرض غرامات باهظة وأبقى على تهم غامضة مثل "الإضرار بالأمن العام".**

هذه القوانين، كما يحلل معهد MIPA (2023)، صُممت لإضفاء غطاء قانوني على القمع، مما سمح للقصر باستهداف المعارضة دون الظهور كمنتهك للدستور. هذا السياق يُظهر كيف استُخدمت القوانين كأدوات للسيطرة في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية.

2. القوانين القمعية: الأدوات والتطبيق

القوانين القمعية في المغرب تُستخدم لاستهداف مجموعات متنوعة، من الناشطين السياسيين إلى الصحفيين والمواطنين العاديين، مع التركيز على حماية "الثوابت".

مشروع قانون 2015: حماية الثوابت

هذا القانون، الذي أُقر بعد احتجاجات 2011، يُعتبر العمود الفقري للقمع القانوني. يعاقب على المساس بالملكية، الإسلام، أو الوحدة الترابية بعقوبات قاسية. أمثلة على تطبيقه:

- **حراك الريف: ناشطون مثل ناصر الزفزافي اتهموا بـ"المساس بالوحدة الترابية" بسبب خطاباتهم، رغم تركيزهم على المطالب الاجتماعية. تقرير هيومن رايتس ووتش (2018) وثّق أن هذه التهم استُخدمت لتبرير أحكام تصل إلى 20 عامًا.**

- **الصحراء الغربية: الناشطة سلطانة خيا واجهت مضايقات بسبب دعمها لتقرير المصير، وهو نشاط يُعتبر خرقًا لهذا القانون. تقرير منظمة العفو الدولية (2021) أشار إلى أن القانون يُستخدم لتجريم أي تعبير عن الهوية الصحراوية.**
- **المواطنون العاديون: في أغسطس 2023، حُكم على مواطن مغربي مقيم في قطر بالسجن خمس سنوات لانتقاده قرارات الملك على فيسبوك، حسب هيومن رايتس ووتش (2023).**

المادة 263 من قانون العقوبات: إهانة المؤسسات

هذه المادة تُجرم "إهانة المؤسسات"، وهي تهمة غامضة تُستخدم ضد من ينتقد القصر أو الأجهزة الأمنية. أمثلة:

- **استهداف الصحفيين: الصحفي عمر الراضي حُكم عليه بالسجن ست سنوات عام 2021 بتهم تشمل "إهانة المؤسسات"، رغم أن تحقيقاته ركزت على الفساد. تقرير مراسلون بلا حدود (2022) صنّف المغرب في المرتبة 129 عالميًا في حرية الصحافة بسبب هذه الملاحقات.**
- **النشطاء: خلال احتجاجات جرادة عام 2018، اتهم ناشطون بـ"إهانة المؤسسات" بسبب هتافاتهم ضد الحكومة، كما وثقت AMDH.**

المادة 267: القمع في الفضاء الرقمي

هذه المادة تُجرم "الإضرار بالملكية" عبر الإنترنت، مما وسّع نطاق القمع إلى وسائل التواصل الاجتماعي. أمثلة:

- **رابي العبلق: ناشط شبابي حُكم عليه بالسجن عام 2022 لانتقاده النظام على فيسبوك، بتهمة "الإضرار بالملكية".**
- **سعيد بوكيود: حُكم عليه بالسجن خمس سنوات عام 2023 لانتقاده تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهي قضية اعتُبرت حساسة سياسيًا.**
- **حراك الريف: ناشطون نشروا مقاطع فيديو للتظاهرات واجهوا اتهامات بموجب هذه المادة، كما وثقت منظمة العفو الدولية (2017).**

تحليل منصة X: منشورات على X تُظهر استياءً واسعًا من هذه القوانين، مع هاشتاغات مثل #إلغاء_القمع و#حرية_التعبير** تدعو إلى إصلاح قانون العقوبات. في المقابل، حسابات موالية تدافع عن القوانين كضرورة لـ"الأمن القومي"، خاصة في سياق قضايا الصحراء وحراك الريف.**

3. تأثير القوانين: الخوف والرقابة الذاتية

القوانين القمعية خلقت مناخًا من الخوف يحد من حرية التعبير والاحتجاج:

- **الرقابة الذاتية: الصحفيون والناشطون يتجنبون انتقاد "الثوابت" خوفًا من الملاحقة. تقرير فريدم هاوس (2023) يشير إلى أن الصحفيين المستقلين، مثل أولئك في منصة لكم.كوم، يواجهون ضغوطًا مالية وقانونية تُجبرهم على التزام الصمت.**
- **تخويف المجتمع: أحكام قاسية، مثل تلك ضد ناصر الزفزافي أو سلطانة خيا، أرسلت رسالة إلى الشعب بأن أي تحرك سياسي سيُواجه بعواقب وخيمة. هذا التخويف قلل من الاحتجاجات العلنية بعد 2018.**
- **الانقسام الاجتماعي: القوانين، خاصة تلك المتعلقة بالوحدة الترابية، عززت الانقسام بين المغاربة الذين يدعمون موقف القصر وبين الأقليات، مثل الصحراويين، الذين يرون فيها أداة للقمع.**

تحليل منصة X: منشورات تعبر عن إحباط من الرقابة، مع هاشتاغات مثل #الحرية_للصحفيين تُطالب بالإفراج عن معتقلي الرأي. لكن حسابات موالية تُصر على أن القوانين تحمي "الاستقرار"، مما يعكس التوتر بين الحرية والأمن.

4. استهداف الفئات: الصحفيون، الناشطون، والمواطنون

القوانين القمعية استهدفت فئات محددة لتعزيز سيطرة القصر:

- **الصحفيون: صحفيون مثل توفيق بوعشرين (حُكم عليه بالسجن 15 عامًا عام 2018) وعمر الراضي واجهوا اتهامات بـ"إهانة المؤسسات" أو "التجسس"، وهي تهم يراها حقوقيون ملفقة. تقرير مراسلون بلا حدود (2022) يوثق تراجع حرية الصحافة بسبب هذه القوانين.**
- **الناشطون: ناشطو حراك الريف والصحراء الغربية، مثل نبيل أحمجيق وأميناتو حيدر، واجهوا اتهامات بـ"المساس بالوحدة الترابية". هذه التهم تهدف إلى شيطنتهم وتبرير القمع.**
- **المواطنون العاديون: أفراد مثل محمد زيان، وزير حقوق الإنسان السابق، حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات عام 2022 بتهمة "إهانة موظفين عموميين"، في قضية اعتُبرت ذات دوافع سياسية.**

تحليل نقدي: المنتقدون، مثل هيومن رايتس ووتش (2024)، يرون أن هذه القوانين تُستخدم لإسكات الأصوات الناقدة وليس لحماية الأمن. في المقابل، يدافع المؤيدون عنها كضرورة لمواجهة "التهديدات الخارجية"، خاصة في سياق الصحراء. على منصة X، تُظهر منشورات استياءً من الأحكام القاسية، لكن الخطاب الرسمي يهيمن على الرواية.

5. التداعيات: القمع القانوني ومستقبل الحريات

القوانين القمعية حققت أهدافًا قصيرة الأمد للقصر، لكنها أدت إلى تداعيات عميقة:

- **تراجع الحريات: المغرب تراجع إلى المرتبة 129 في مؤشر حرية الصحافة (2022)، وصُنف "غير حر جزئيًا" في تقرير فريدم هاوس (2023). هذا التراجع يعكس تأثير القوانين على الحريات.**
- **تعميق الاستياء: الأحكام القاسية، مثل تلك ضد عمر الراضي، زادت من إحباط الشباب، مما قد يُغذي احتجاجات مستقبلية. تقرير معهد MIPA (2023) يحذر من أن الرقابة الذاتية قد تُنتج انفجارًا اجتماعيًا.**
- **الضغوط الدولية: الملاحقات القضائية جذبت انتقادات من منظمات مثل منظمة العفو الدولية، التي دعت إلى إصلاح قانون العقوبات عام 2023. هذه الضغوط قد تؤثر على علاقات المغرب مع الشركاء الغربيين.**

تحليل منصة X: منشورات تُطالب بالإفراج عن معتقلي الرأي، مع هاشتاغات مثل #الحرية_للراضي. لكن حسابات موالية تُبرر الأحكام كـ"حماية للنظام"، مما يعكس الانقسام حول القوانين.

6. تحليل نقدي: القوانين كسلاح مزدوج الحدين

القوانين القمعية تُظهر استراتيجية القصر للسيطرة من خلال إضفاء الشرعية على القمع. هذه الاستراتيجية، كما يحلل Casani (2020)، نجحت في إسكات الأصوات الناقدة، لكنها تحمل مخاطر:

- **النجاح قصير الأمد: القوانين قللت من الاحتجاجات العلنية، خاصة بعد حراك الريف، وساهمت في الحفاظ على هيمنة القصر.**
- **المخاطر طويلة الأمد: الرقابة الذاتية والاستياء الشعبي قد يُؤديان إلى احتجاجات جديدة. غياب إصلاحات قانونية حقيقية يُعيق التقدم نحو ديمقراطية شاملة.**
- **التحديات الدولية: الانتقادات الدولية قد تُضعف موقف المغرب في مفاوضات مثل اتفاقيات التجارة مع الاتحاد الأوروبي.**

تحذير نقدي: التقارير الحقوقية قد تحمل تحيزات، والروايات الموالية قد تُغفل الانتهاكات. يتطلب التحليل التوازن بين مصادر مثل هيومن رايتس ووتش ومعهد MIPA.

7. خاتمة

القوانين القمعية، من مشروع قانون 2015 إلى مواد قانون العقوبات، شكلت أدوات رئيسية للقصر في قمع المعارضة بعد 2011. استهدفت هذه القوانين الناشطين، الصحفيين، والمواطنين، مخلقة مناخًا من الخوف والرقابة الذاتية. أمثلة من حراك الريف والصحراء الغربية تُظهر كيف أضفت هذه القوانين شرعية على القمع، لكنها عمّقت الاستياء وزادت الضغوط الدولية. مقارنة بالقمع الأمني (الفصل الثاني) أو العنف في الصحراء (الفصل الخامس)، يُبرز القمع القانوني قدرة القصر على الجمع بين القوة والشرعية. لكن استمرار هذه الاستراتيجية قد يُهدد الاستقرار طويل الأمد. الفصول التالية ستستكشف أدوات أخرى، مثل المراقبة الرقمية، لفهم كيف يواصل النظام الحفاظ على هيمنته في ظل التحديات.

المصادر المستخدمة

- **هيومن رايتس ووتش. (2018). "Morocco: Rif Protesters Punished with Harsh Sentences".**
- **هيومن رايتس ووتش. (2023). "Morocco: Citizen Jailed for Social Media Posts".**
- **هيومن رايتس ووتش. (2024). "World Report 2024: Morocco and Western Sahara".**
- **منظمة العفو الدولية. (2017). "Morocco: Excessive Force Against Rif Protesters".**
- **منظمة العفو الدولية. (2021). "Western Sahara: Human rights defenders targeted".**
- **فريدم هاوس. (2023). "Freedom in the World 2023: Morocco".**
- **معهد MIPA. (2023). "Economic Marginalization and Protest in Morocco".**
- **مراسلون بلا حدود. (2022). "World Press Freedom Index".**
- **Casani, A. (2020). "The Moroccan Spring: From 20 February Movement to Constitutional Reform".**
- **جمعية الحقوق الإنسانية المغربية (AMDH). (2020). "Rapport sur les violations des droits humains au Maroc".**
- **منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #إلغاء_القمع، #حرية_التعبير، و#الحرية_للصحفيين**

الفصل السابع: المراقبة الرقمية - عيون السلطة في العالم الافتراضي

مقدمة

في عصر الإنترنت، أصبح الفضاء الرقمي ساحة جديدة للتعبير السياسي، لكنه تحول أيضًا إلى ميدان للمراقبة والقمع. في المغرب، بعد الربيع العربي عام 2011، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا حاسمًا في تنظيم الاحتجاجات، مثل حركة 20 فبراير وحراك الريف، مما دفع السلطات إلى تبني تقنيات مراقبة رقمية متطورة لتتبع الناشطين والصحفيين. من استخدام برمجيات مثل بيغاسوس لاختراق هواتف ناشطين مثل ناصر الزفزافي وسلطانة خيا، إلى مراقبة منشورات مواطنين عاديين على فيسبوك وX، أصبحت المراقبة الرقمية أداة رئيسية في ترسانة القصر للسيطرة على الخطاب العام. هذا الفصل يستكشف كيف استخدمت السلطات المغربية المراقبة الرقمية لقمع المعارضة بعد 2011، موضحًا التقنيات المستخدمة، الضحايا المستهدفين، والتداعيات على الحريات. من خلال تحليل تقارير حقوقية، دراسات تقنية، ومنشورات منصة X، يسعى الفصل إلى كشف كيف تحول الفضاء الرقمي من أداة تحرر إلى فضاء للقمع، وكيف أسهم ذلك في تعزيز هيمنة النظام.

1. السياق: صعود الفضاء الرقمي واستجابة السلطات

الربيع العربي عام 2011 كشف عن قوة وسائل التواصل الاجتماعي في تعبئة الجماهير. في المغرب، استخدمت حركة 20 فبراير منصات مثل فيسبوك ويوتيوب لتنظيم التظاهرات والتنديد بالفساد، مما أثار قلق القصر. بحلول 2016، أصبح الفضاء الرقمي العمود الفقري لاحتجاجات حراك الريف، حيث بث ناصر الزفزافي خطاباته مباشرة على فيسبوك، وحشد آلاف المتظاهرين. هذا التحول دفع السلطات إلى تطوير استراتيجيات لمراقبة الفضاء الرقمي والسيطرة عليه.

- **انتشار الإنترنت: بحلول 2023، بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في المغرب حوالي 84%، وفقًا لتقرير DataReportal، مع تفاعل واسع على منصات مثل فيسبوك (18 مليون مستخدم) وX (2 مليون مستخدم). هذا الانتشار جعل الفضاء الرقمي تهديدًا محتملاً للنظام.**
- **استجابة السلطات: بدلاً من حظر الإنترنت، كما فعلت دول أخرى، اختار المغرب استراتيجية المراقبة المتطورة، مستفيدًا من تقنيات عالمية مثل بيغاسوس وبرامج تحليل البيانات. تقرير منظمة العفو الدولية (2020) كشف أن المغرب استثمر ملايين الدولارات في هذه التقنيات، مما يشير إلى إشراف القصر أو أجهزته الأمنية.**
- **السياق القانوني: القوانين القمعية، مثل المادة 267 من قانون العقوبات (الفصل السادس)، وفرت إطارًا قانونيًا لمعاقبة التعبير الرقمي، مما جعل المراقبة أداة فعالة لتحديد الأهداف.**

هذا السياق يُظهر كيف أصبح الفضاء الرقمي ساحة صراع، حيث تسعى السلطات لتحويله من أداة للتعبير إلى فضاء للرقابة.

2. تقنيات المراقبة الرقمية: الأدوات والتطبيق

السلطات المغربية استخدمت مجموعة من التقنيات المتطورة لمراقبة الناشطين والصحفيين، مع التركيز على تتبع النشاط السياسي.

برمجية بيغاسوس

برمجية بيغاسوس، التي طورتها شركة NSO الإسرائيلية، تُعتبر الأداة الأبرز في ترسانة المراقبة المغربية. تتيح البرمجية اختراق الهواتف الذكية، الوصول إلى الرسائل، المكالمات، الكاميرا، والميكروفون دون علم المستخدم. تقرير منظمة العفو الدولية (2020) وثّق استخدام بيغاسوس ضد:

- **ناشطي حراك الريف: ناصر الزفزافي ونبيل أحمجيق كانا من بين الأهداف، حيث سمحت المراقبة بتتبع خططهما التنظيمية، مما سهّل اعتقالهما عام 2017.**

- **ناشطي الصحراء الغربية: سلطانة خيا وأميناتو حيدر تعرضتا لاختراق هواتفهما، مما سمح للسلطات بمراقبة تحركاتهما ومنع التظاهرات.**
- **الصحفيون: عمر الراضي، الصحفي الاستقصائي، كان هدفًا لبيغاسوس، حيث استُخدمت المعلومات المسروقة لتبرير اتهامات ضده عام 2021.**

تحليل البيانات الضخمة

السلطات استخدمت برامج تحليل البيانات لتتبع المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. تقرير Citizen Lab (2021) كشف أن المغرب استخدم تقنيات من شركات مثل Cellebrite لاستخراج بيانات من الهواتف المصادرة، وبرامج مثل Blue Coat لمراقبة حركة الإنترنت. هذه التقنيات سمحت ب:

- **تحديد منظمي التظاهرات في حراك الريف عبر تحليل هاشتاغات مثل #الريف_ينتفض.**
- **مراقبة الناشطين الصحراويين الذين يستخدمون هاشتاغات مثل #الحرية_للصحراء.**
- **تتبع منشورات انتقادية على X وفيسبوك، مما أدى إلى اعتقال مواطنين عاديين بتهمة "الإضرار بالملكية".**

التجسس على الشتات

المراقبة امتدت إلى المغاربة في الخارج، خاصة في أوروبا. تقرير منظمة العفو الدولية (2021) وثّق اختراق هواتف ناشطين في فرنسا وهولندا دعموا حراك الريف أو الصحراء الغربية. هذا التجسس أثار احتجاجات دبلوماسية، لكنه أظهر مدى استعداد السلطات لتتبع المعارضة عبر الحدود.

تحليل منصة X: منشورات على X تنتقد استخدام بيغاسوس، مع هاشتاغات مثل #بيغاسوس_فضيحة تُطالب بالتحقيق في المراقبة. في المقابل، حسابات موالية تتجنب الخوض في الموضوع أو تدافع عن المراقبة كـ"ضرورة أمنية"، مما يعكس حساسية القضية.

3. الضحايا: ناشطون، صحفيون، ومواطنون

المراقبة الرقمية استهدفت فئات متنوعة، مع التركيز على من يتحدون رواية القصر:

- **ناشطو حراك الريف: المراقبة سمحت باعتقال قادة مثل الزفزافي، حيث استُخدمت رسائلهم الخاصة كأدلة في المحاكمات. تقرير هيومن رايتس ووتش (2018) يشير إلى أن هذه الأدلة كانت غامضة وغير كافية.**
- **ناشطو الصحراء الغربية: سلطانة خيا واجهت مضايقات بعد اختراق هاتفها، مما منعها من التواصل مع منظمات دولية. تقرير منظمة العفو الدولية (2021) وثّق كيف عزلت المراقبة الناشطين الصحراويين.**
- **الصحفيون: عمر الراضي وتوفيق بوعشرين كانا ضحايا بيغاسوس، حيث استُخدمت المعلومات لتشويه سمعتهما وتبرير اتهامات مثل "التجسس". تقرير مراسلون بلا حدود (2022) يؤكد أن المراقبة أضرت بحرية الصحافة.**
- **المواطنون العاديون: أفراد مثل رابي العبلق، الذي حُكم عليه بالسجن عام 2022 لمنشورات على فيسبوك، واجهوا المراقبة عبر تحليل منشوراتهم. هذا الاستهداف خلق مناخًا من الخوف.**

تحليل منصة X: منشورات تُطالب بالإفراج عن ضحايا المراقبة، مع هاشتاغات مثل #الحرية_للراضي و#الحرية_للزفزافي**. لكن حسابات موالية تُقلل من أهمية المراقبة، متهمة المنتقدين بـ"الخيانة".**

4. التداعيات: القمع الرقمي ومستقبل الحريات

المراقبة الرقمية حققت أهدافًا قصيرة الأمد للقصر، لكنها خلقت تحديات عميقة:

- **تراجع حرية التعبير: المراقبة دفعت الناشطين إلى الحد من نشاطهم الرقمي، مما قلل من الاحتجاجات العلنية. تقرير فريدم هاوس (2023) يصنف المغرب "غير حر جزئيًا" في حرية الإنترنت.**

- **تعميق الخوف: الخوف من التجسس دفع المواطنين إلى الرقابة الذاتية، خاصة على منصات مثل X وفيسبوك. تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى تراجع النقاشات السياسية عبر الإنترنت بعد فضيحة بيغاسوس.**
- **الضغوط الدولية: فضيحة بيغاسوس جذبت انتقادات من منظمات مثل منظمة العفو الدولية والأمم المتحدة، التي دعت إلى التحقيق عام 2021. هذه الضغوط أحرجت المغرب دبلوماسيًا.**
- **تحديات التكنولوجيا: مع تزايد استخدام الناشطين لتطبيقات مشفرة مثل Signal، تواجه السلطات تحديات في مواكبة التكنولوجيا، مما قد يُضعف فعالية المراقبة مستقبلًا.**

تحليل منصة X: منشورات تُظهر استياءً من المراقبة، مع هاشتاغات مثل #لا_للتجسس. لكن الخطاب الرسمي يتجنب الاعتراف بالفضيحة، مما يعكس حساسية الموضوع.

5. تحليل نقدي: المراقبة كسلاح مزدوج الحدين

المراقبة الرقمية تُظهر استراتيجية القصر للسيطرة على الفضاء الرقمي، لكنها تحمل مخاطر:

- **النجاح قصير الأمد: المراقبة ساعدت في تفكيك تحركات مثل حراك الريف وتقليل النشاط الصحراوي، معززة سيطرة القصر.**
- **المخاطر طويلة الأمد: الخوف والرقابة الذاتية قد يُؤديان إلى استياء متراكم، خاصة بين الشباب. تقرير معهد MIPA (2023)) يحذر من أن القمع الرقمي قد يُغذي احتجاجات غير متوقعة.**
- **التحديات الدولية: فضائح مثل بيغاسوس أضرت بسمعة المغرب، مما قد يؤثر على علاقاته مع الشركاء الغربيين.**

تحذير نقدي: التقارير الحقوقية، مثل تلك من منظمة العفو، قد تفتقر إلى تفاصيل تقنية كاملة، والروايات الموالية قد تُنكر المراقبة. يتطلب التحليل التوازن بين مصادر مثل Citizen Lab ومعهد MIPA.

6. خاتمة

المراقبة الرقمية، من بيغاسوس إلى تحليل البيانات، أصبحت أداة رئيسية للقصر في قمع المعارضة بعد 2011. استهدفت الناشطين، الصحفيين، والمواطنين، مخلقة مناخًا من الخوف ومحددة حرية التعبير. أمثلة من حراك الريف والصحراء الغربية تُظهر فعالية هذه الأداة، لكنها كشفت أيضًا عن هشاشة النظام أمام الضغوط الدولية والاستياء الشعبي. مقارنة بالقوانين القمعية (الفصل السادس)، تُبرز المراقبة الرقمية قدرة القصر على التكيف مع التحديات الحديثة، لكنها تُثير تساؤلات عن استدامة هذه الاستراتيجية. الفصول التالية ستستكشف أدوار المجتمع المدني والضغوط الدولية، لفهم كيف يمكن مواجهة القمع في ظل هيمنة النظام.

المصادر المستخدمة

- هيومن رايتس ووتش. (2018). "Morocco: Rif Protesters Punished with Harsh Sentences".
- هيومن رايتس ووتش. (2024). "World Report 2024: Morocco and Western Sahara".
- منظمة العفو الدولية. (2020). "Morocco/Western Sahara: Activists targeted with Pegasus spyware".
- منظمة العفو الدولية. (2021). "Western Sahara: Human rights defenders targeted".
- فريدم هاوس. (2023). "Freedom in the World 2023: Morocco".
- معهد MIPA. (2023). "Economic Marginalization and Protest in Morocco".
- Citizen Lab. (2021). "Morocco: Digital Surveillance and Human Rights".
- مراسلون بلا حدود. (2022). "World Press Freedom Index".
- DataReportal. (2023). "Digital 2023: Morocco".
- منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #بيغاسوس_فضيحة، #لا_للتجسس، و#الحرية_للراضي.

الفصل الثامن: المجتمع المدني - المقاومة المقيدة في ظل القمع

مقدمة

في أي نظام سياسي، يُعتبر المجتمع المدني جسرًا بين الشعب والسلطة، يدافع عن الحقوق ويطالب بالإصلاحات. في المغرب، برز المجتمع المدني بعد الربيع العربي عام 2011 كقوة للتغيير، خاصة من خلال منظمات مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) ونشطاء مثل سلطانة خيا وخديجة الرياضي. لكن هذه القوة واجهت قمعًا منهجيًا من القصر، شمل الاعتقالات، الحظر على الأنشطة، المراقبة الرقمية، والتشهير. سواء في دعم حراك الريف أو الدفاع عن حقوق الصحراويين، وجد المجتمع المدني نفسه مقيدًا بقوانين قمعية وتدخلات أمنية، مما حد من قدرته على مواجهة القمع السياسي. هذا الفصل يستكشف دور المجتمع المدني في المغرب بعد 2011، موضحًا جهوده للمقاومة، التحديات التي يواجهها، وتداعيات القمع على إمكانيات التغيير. من خلال تحليل تقارير حقوقية، روايات النشطاء، ومنشورات منصة X، يسعى الفصل إلى فهم كيف يعمل المجتمع المدني في ظل نظام يهيمن عليه القصر، وكيف يُسهم القمع في إضعاف هذا القطاع الحيوي.

1. سياق المجتمع المدني في المغرب

المجتمع المدني في المغرب له جذور تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال، حيث لعبت جمعيات مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية دورًا في النضال ضد الاستعمار. لكن بعد الاستقلال عام 1956، قيّدت الملكية عمل هذه الجمعيات، خاصة خلال سنوات الرصاص (1960-1990)، حيث واجه نشطاء حقوق الإنسان الاعتقال والنفي. مع تولي الملك محمد السادس العرش عام 1999، شهد المجتمع المدني انفتاحًا نسبيًا، حيث سُمح بتأسيس منظمات مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقيقة والإنصاف، لكن هذا الانفتاح كان مشروطًا بالولاء للقصر.

- **الربيع العربي 2011: حركة 20 فبراير كشفت عن قوة المجتمع المدني، حيث تجاوزت المنظمات الحقوقية الأحزاب السياسية في تعبئة الشباب. تقرير هيومن رايتس ووتش (2012) يوثق دور الجمعيات في تنظيم التظاهرات وتوثيق الانتهاكات.**
- **التنوع: المجتمع المدني في المغرب يضم منظمات حقوقية (مثل AMDH)، جمعيات نسائية (مثل الاتحاد العمل النسائي)، ونشطاء مستقلين (مثل سلطانة خيا). هذا التنوع جعله قوة محتملة، لكنه أيضًا جعله هدفًا للقمع.**
- **السياق القمعي: بعد 2011، زاد القصر من القيود على المجتمع المدني، مستخدمًا القوانين القمعية (الفصل السادس) والمراقبة الرقمية (الفصل السابع) للحد من تأثيره.**

هذا السياق يُظهر كيف برز المجتمع المدني كقوة للمقاومة، لكنه واجه تحديات جمة بسبب هيمنة القصر.

2. جهود المجتمع المدني: المقاومة رغم القيود

رغم القمع، لعب المجتمع المدني دورًا حيويًا في مواجهة الانتهاكات وتعبئة الرأي العام:

- **توثيق الانتهاكات: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) وثّقت انتهاكات خلال حراك الريف (2016-2017)، مثل الاعتقالات الجماعية والعنف ضد المتظاهرين. تقرير AMDH (2019) قدم أدلة استخدمتها منظمات دولية للضغط على المغرب.**
- **دعم المعتقلين: منظمات مثل اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين قدمت مساعدات قانونية لمعتقلي حراك الريف، بينما دعمت جمعيات صحراوية معتقلي أكديم إزيك. هذه الجهود ساعدت في تخفيف الأحكام في بعض الحالات.**
- **التعبئة الدولية: نشطاء مثل أميناتو حيدر في الصحراء الغربية استخدموا منصات دولية للفت الانتباه إلى القمع. حيدر، التي حصلت على جائزة روبرت كينيدي لحقوق الإنسان عام 2008، جذبت دعمًا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.**

- **النشاط الرقمي**: المجتمع المدني استخدم منصات مثل X وفيسبوك لنشر تقارير وتنظيم حملات، مثل #الحرية_للزفزافي و**#سلطانة_خيا**. هذه الحملات وسعت نطاق الدعم، خاصة بين الشتات المغربي.

تحليل منصة X: منشورات على X تُظهر دعمًا واسعًا لجهود المجتمع المدني، مع هاشتاغات مثل #AMDH_مع_الشعب تُشيد بدور الجمعيات. لكن حسابات موالية تتهم المنظمات الحقوقية بـ"الارتباط بأجندات أجنبية"، مما يعكس التوتر حول دورها.

3. تحديات المجتمع المدني: القمع والتهميش

المجتمع المدني واجه قيودًا منهجية جعلت مقاومته محدودة التأثير:

- **القوانين القمعية**: قوانين مثل مشروع قانون 2015 (الفصل السادس) استُخدمت لتجريم أنشطة المنظمات، خاصة تلك التي تنتقد الوحدة الترابية أو الملكية. على سبيل المثال، حُظر نشاط AMDH في عدة مدن عام 2017 بتهمة "المساس بالأمن".
- **المراقبة الرقمية**: برمجية بيغاسوس (الفصل السابع) استهدفت نشطاء مثل خديجة الرياضي، رئيسة AMDH، مما حد من قدرتهم على التنسيق. تقرير منظمة العفو الدولية (2020) وثّق اختراق هواتف نشطاء حقوقيين.
- **الاعتقالات والمضايقات**: نشطاء مثل فاطمة الزهراء المريني، عضوة AMDH، واجهوا مضايقات واعتقالات خلال احتجاجات جرادة عام 2018. تقرير هيومن رايتس ووتش (2019) يوثق هذه الانتهاكات كجزء من استراتيجية لتخويف النشطاء.
- **التشهير**: وسائل إعلام موالية، مثل شوف تي في، شنت حملات تشهير ضد منظمات حقوقية، متهمة إياها بـ"الخيانة" أو "التمويل الأجنبي". هذه الحملات هدفت إلى عزل المنظمات عن الدعم الشعبي.
- **التمويل والحظر**: السلطات فرضت قيودًا على تمويل الجمعيات، خاصة تلك التي تعتمد على منح دولية. تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى أن هذه القيود أضعفت قدرة المنظمات على العمل.

تحليل منصة X: منشورات تُطالب بحرية عمل الجمعيات، مع هاشتاغات مثل #حرية_للحقوقيين. لكن حسابات موالية تُصر على أن المنظمات الحقوقية "تهدد الاستقرار"، مما يعكس انقسام الرأي العام.

4. أمثلة عملية: المجتمع المدني في مواجهة القمع

جهود المجتمع المدني وتحدياته تتجلى في أحداث محددة:

- **حراك الريف (2016-2017)**: AMDH وثّقت الاعتقالات والعنف، لكن فروعها في الحسيمة واجهت الحظر. نشطاء مستقلون، مثل نبيل أحمجيق، استخدموا وسائل التواصل لتعبئة الدعم، لكنهم تعرضوا للمراقبة والاعتقال.
- **الصحراء الغربية**: جمعيات صحراوية مثل المنظمة الصحراوية ضد الاحتلال المغربي، بقيادة أميناتو حيدر، واجهت قمعًا شديدًا، بما في ذلك الإقامة الجبرية والمراقبة الرقمية. تقرير هيومن رايتس ووتش (2024) يوثق هذه الانتهاكات.
- **الدفاع عن الصحفيين**: منظمات مثل اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية الصحافة دعمت صحفيين مثل عمر الراضي، لكنها واجهت مضايقات قانونية. هذه الجهود جذبت انتباهًا دوليًا، لكنها لم تُوقف الملاحقات.

تحليل نقدي: المنتقدون، مثل Zemni (2013)، يرون أن القمع يهدف إلى منع المجتمع المدني من تشكيل بديل سياسي. في المقابل، يدافع المؤيدون عن القيود كضرورة لـ"الأمن القومي". على منصة X، تُظهر منشورات استياءً من القمع، لكن الخطاب الرسمي يهيمن على الرواية.

5. التداعيات: القمع ومستقبل المجتمع المدني

القمع أضعف المجتمع المدني، لكنه لم يقضِ عليه، مما خلق تداعيات معقدة:

- **تراجع التأثير: الحظر والمضايقات قللا من قدرة المنظمات على تنظيم الاحتجاجات. تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى تراجع عدد الجمعيات النشطة من حوالي 150,000 عام 2011 إلى أقل من 100,000 عام 2023.**
- **رمزية النشطاء: شخصيات مثل خديجة الرياضي وسلطانة خيا أصبحت رموزًا للمقاومة، مما جذب دعمًا دوليًا. هذا الدعم زاد الضغط على المغرب لتحسين سجله الحقوقي.**
- **تعميق الاستياء: القمع زاد من إحباط الشباب، الذين يرون المنظمات الحقوقية كضحايا النظام. هذا الإحباط قد يُغذي احتجاجات مستقبلية.**
- **الضغوط الدولية: تقارير منظمات مثل هيومن رايتس ووتش جذبت انتباه الاتحاد الأوروبي، الذي دعا إلى حماية النشطاء عام 2023. هذه الضغوط قد تُجبر المغرب على تخفيف القيود.**

تحليل منصة X: منشورات تُظهر دعمًا للمنظمات الحقوقية، مع هاشتاغات مثل #دعم_AMDH. لكن حسابات موالية تُقلل من أهمية هذه الجهود، متهمة النشطاء بـ"التآمر".

6. تحليل نقدي: المجتمع المدني بين المقاومة والعجز

المجتمع المدني في المغرب يُظهر مقاومة ملحوظة، لكنه يعاني من قيود تجعله عاجزًا عن تشكيل بديل سياسي:

- **النجاح المحدود: توثيق الانتهاكات والتعبئة الدولية نجحا في جذب الانتباه، لكن تأثيرهما على التغيير الداخلي ظل محدودًا بسبب القمع.**
- **المخاطر طويلة الأمد: القمع قد يُؤدي إلى يأس النشطاء، مما يُضعف المجتمع المدني. تقرير معهد MIPA (2023) يحذر من أن غياب دعم شعبي واسع قد يُعيق الإصلاحات.**
- **التحديات الداخلية: الانقسامات بين المنظمات، بين أولئك الذين يفضلون التعاون مع الحكومة وأولئك الذين يتبنون نهجًا معارضًا، تُضعف الجبهة الموحدة.**

تحذير نقدي: التقارير الحقوقية قد تُبالغ في تصوير القمع، والروايات الموالية قد تُغفل الانتهاكات. يتطلب التحليل التوازن بين مصادر مثل AMDH ومعهد MIPA.

7. خاتمة

المجتمع المدني في المغرب، من الجمعيات الحقوقية إلى النشطاء المستقلين، لعب دورًا حيويًا في مقاومة القمع بعد 2011، لكنه واجه قيودًا منهجية من القوانين القمعية، المراقبة الرقمية، والمضايقات. أمثلة من حراك الريف والصحراء الغربية تُظهر شجاعة النشطاء، لكنها تُبرز أيضًا محدودية تأثيرهم في ظل هيمنة القصر. مقارنة بالأحزاب السياسية (الفصل الثالث) أو القمع القانوني (الفصل السادس)، يُظهر المجتمع المدني إمكانيات للتغيير، لكنه يحتاج إلى دعم شعبي ودولي أوسع. الفصول التالية ستستكشف الضغوط الدولية ودور الشتات المغربي، لفهم كيف يمكن تعزيز المقاومة في ظل القمع.

المصادر المستخدمة

- هيومن رايتس ووتش. (2012). "Morocco: The February 20 Movement and Beyond."
- هيومن رايتس ووتش. (2019). "Morocco: Crackdown on Activists."
- هيومن رايتس ووتش. (2024). "World Report 2024: Morocco and Western Sahara."
- منظمة العفو الدولية. (2020). "Morocco/Western Sahara: Activists targeted with Pegasus spyware."
- منظمة العفو الدولية. (2021). "Western Sahara: Human rights defenders targeted."
- فريدم هاوس. (2023). "Freedom in the World 2023: Morocco."
- معهد MIPA. (2023). "Economic Marginalization and Protest in Morocco."
- Zemni, S. (2013). "Moroccan Post-Spring Politics: Continuity and Change."
- جمعية الحقوق الإنسانية المغربية (AMDH). (2019). "Rapport sur les violations dans le Rif."
- منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #AMDH_مع_الشعب، #حرية_للحقوقيين، و#سلطانة_خيا.

الفصل التاسع: الضغوط الدولية - حدود التأثير على القمع السياسي

مقدمة

في عالم مترابط، لا يمكن للقمع السياسي أن يظل محصورًا داخل الحدود الوطنية. في المغرب، بعد الربيع العربي عام 2011، جذبت انتهاكات حقوق الإنسان، مثل تلك في حراك الريف والصحراء الغربية، انتباه المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمات مثل هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية، ومؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. هذه الجهات مارست ضغوطًا من خلال تقارير، بيانات، وعقوبات محتملة، لكن تأثيرها ظل محدودًا بسبب المصالح الجيوسياسية، ومهارة القصر في المناورة الدبلوماسية، والاعتماد على دعم قوى مثل فرنسا والولايات المتحدة. هذا الفصل يستكشف دور الضغوط الدولية في مواجهة القمع السياسي في المغرب بعد 2011، موضحًا آلياتها، نجاحاتها المحدودة، والتحديات التي تواجهها. من خلال تحليل تقارير حقوقية، ردود فعل دبلوماسية، ومنشورات منصة X، يسعى الفصل إلى فهم كيف تتفاعل الضغوط الدولية مع هيمنة القصر، ولماذا فشلت حتى الآن في إحداث تغيير جوهري في سجل حقوق الإنسان.

1. سياق الضغوط الدولية على المغرب

المغرب، بفضل موقعه الاستراتيجي على بوابة إفريقيا والمتوسط، يتمتع بعلاقات قوية مع القوى الغربية، مما يجعله شريكًا رئيسيًا في قضايا مثل الهجرة، مكافحة الإرهاب، والتجارة. لكن هذه العلاقات جعلت الضغوط الدولية على سجله الحقوقي معقدة.

- **الربيع العربي 2011: حركة 20 فبراير جذبت انتباه المنظمات الحقوقية، التي وثقت العنف ضد المتظاهرين. تقرير هيومن رايتس ووتش (2012) دعا إلى إصلاحات، لكن رد القصر، عبر دستور 2011، خفف من هذه الضغوط مؤقتًا.**
- **حراك الريف والصحراء الغربية: أحداث مثل اعتقال ناصر الزفزافي عام 2017 والإقامة الجبرية لسلطانة خيا (2020-2022) أثارت انتقادات دولية. تقرير منظمة العفو الدولية (2021) وثّق هذه الانتهاكات، مما دفع البرلمان الأوروبي إلى إصدار قرار عام 2023 يدعو إلى التحقيق في القمع.**
- **فضيحة بيغاسوس: كشف منظمة العفو الدولية (2020) عن استخدام المغرب لبرمجية بيغاسوس لمراقبة الصحفيين والنشطاء أثار غضبًا دوليًا، خاصة في فرنسا وإسبانيا، حيث استُهدف مسؤولون أيضًا.**

هذا السياق يُظهر أن الضغوط الدولية كانت مدفوعة بانتهاكات بارزة، لكنها واجهت مقاومة من القصر، الذي استفاد من نفوذه الدبلوماسي.

2. آليات الضغوط الدولية

الضغوط الدولية على المغرب اتخذت أشكالًا متعددة، من التوثيق إلى الدبلوماسية العامة:

- **تقارير المنظمات الحقوقية: هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية نشرتا تقارير دورية عن القمع في حراك الريف، الصحراء الغربية، واستهداف الصحفيين مثل عمر الراضي. هذه التقارير قدمت أدلة للضغط على المغرب في المحافل الدولية.**
- **بيانات الأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة دعا المغرب عام 2022 إلى الإفراج عن معتقلي الرأي، خاصة في سياق الصحراء الغربية. بعثة المينورسو، رغم محدودية صلاحياتها، وثّقت بعض الانتهاكات.**
- **قرارات الاتحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي أصدر قرارًا عام 2023 ينتقد القمع في المغرب، داعيًا إلى حماية النشطاء مثل سلطانة خيا والصحفيين مثل توفيق بوعشرين. هذا القرار أثار توترًا دبلوماسيًا مع الرباط.**
- **ضغوط دبلوماسية غير رسمية: دول مثل السويد وهولندا مارست ضغوطًا من خلال دعم منظمات حقوقية مغربية، بينما تجنبت فرنسا والولايات المتحدة انتقادات علنية بسبب المصالح الاستراتيجية.**

- **حملات المجتمع المدني الدولي: منظمات مثل مراسلون بلا حدود نظمت حملات للإفراج عن الصحفيين المعتقلين، مستفيدة من منصات مثل X لهاشتاغات مثل #الحرية_للراضي.**

تحليل منصة X: منشورات على X تُظهر دعمًا للضغوط الدولية، مع هاشتاغات مثل #الحرية_للصحراء و#إنصاف_الريف** تُطالب بتدخل الأمم المتحدة. لكن حسابات موالية تتهم هذه الضغوط بـ"التدخل في الشؤون الداخلية"، مما يعكس حساسية الموضوع.**

3. نجاحات الضغوط الدولية: تأثير محدود

رغم الجهود الدولية، كانت النجاحات محدودة بسبب الديناميات السياسية:

- **تخفيف بعض الأحكام: الضغط الدولي ساهم في تخفيف أحكام بعض المعتقلين. على سبيل المثال، أُطلق سراح نبيل أحمجيق، ناشط حراك الريف، عام 2019 بعد حملات دولية، حسب هيومن رايتس ووتش (2020).**
- **زيادة الوعي: تقارير المنظمات الحقوقية رفعت الوعي بسجل المغرب الحقوقي، مما جعل قضايا مثل سلطانة خيا وعمر الراضي رمزية عالميًا. هذا الوعي عزز دعم الشتات المغربي للنشطاء.**
- **إحراج دبلوماسي: قرار البرلمان الأوروبي عام 2023 أجبر المغرب على الرد ببيانات دبلوماسية، مما أظهر حساسية القصر للانتقادات الدولية.**

لكن هذه النجاحات لم تُترجم إلى تغييرات جوهرية. ناصر الزفزافي لا يزال مسجونًا، والقمع في الصحراء الغربية مستمر، مما يُظهر حدود التأثير الدولي.

4. تحديات الضغوط الدولية

الضغوط الدولية واجهت عقبات جعلت تأثيرها ضعيفًا:

- **المصالح الجيوسياسية: المغرب شريك استراتيجي لفرنسا، الولايات المتحدة، وإسبانيا في مكافحة الإرهاب والهجرة. تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى أن هذه الدول تجنبت فرض عقوبات على المغرب خوفًا من تعريض هذه المصالح للخطر.**
- **مناورات القصر: القصر استخدم دبلوماسيته بمهارة لتخفيف الضغوط. على سبيل المثال، أعلن عن إصلاحات شكلية، مثل إطلاق سراح بعض المعتقلين، لامتصاص الانتقادات. كما استفاد من دعم السعودية والإمارات في المحافل الدولية.**
- **القوانين القمعية: القوانين مثل مشروع قانون 2015 (الفصل السادس) أضفت شرعية على القمع، مما جعل من الصعب على المنظمات الحقوقية إثبات الانتهاكات قانونيًا.**
- **ضعف التنسيق الدولي: الخلافات بين الدول، مثل دعم الجزائر للبوليساريو مقابل دعم فرنسا للمغرب، قللت من فعالية الضغوط. تقرير فريدم هاوس (2023) يشير إلى أن هذه الانقسامات خدمت القصر.**
- **المراقبة الرقمية: استخدام بيغاسوس (الفصل السابع) لمراقبة النشطاء عزلهم عن المنظمات الدولية، مما قلل من قدرة المجتمع المدني على الاستفادة من الدعم الخارجي.**

تحليل منصة X: منشورات تُطالب بتدخل دولي أقوى، مع هاشتاغات مثل #الأمم_المتحدة_تحركي. لكن حسابات موالية تُصر على أن الضغوط الدولية "تستهدف سيادة المغرب"، مما يعكس انقسام الرأي العام.

5. أمثلة عملية: الضغوط في مواجهة القمع

ردود الفعل الدولية على أحداث محددة تُظهر حدود الضغوط:

- **حراك الريف (2016-2017): تقارير هيومن رايتس ووتش (2018) عن اعتقال ناصر الزفزافي جذبت انتباهًا دوليًا، لكن الدول الغربية تجنبت الانتقاد العلني بسبب العلاقات الاقتصادية مع المغرب.**
- **الصحراء الغربية: دعوات الأمم المتحدة للتحقيق في القمع ضد سلطانة خيا قوبلت برد مغربي يتهم المنظمات بـ"التحيز". قرار البرلمان الأوروبي عام 2023 أثار توترًا، لكنه لم يُغير الوضع على الأرض.**
- **فضيحة بيغاسوس: بعد كشف منظمة العفو الدولية (2020) عن استخدام بيغاسوس، أعلنت فرنسا عن تحقيق، لكن المغرب نفى الاتهامات واستمر في استخدام البرمجية، حسب Citizen Lab (2021).**

تحليل نقدي: المنتقدون، مثل Zemni (2013)، يرون أن الضغوط الدولية تفتقر إلى آليات تنفيذية. في المقابل، يدافع المؤيدون عن موقف القصر كدفاع عن السيادة. على منصة X، تُظهر منشورات استياءً من ضعف التدخل الدولي، لكن الخطاب الرسمي يهيمن على الرواية.

6. التداعيات: الضغوط الدولية ومستقبل القمع

الضغوط الدولية حققت تأثيرًا محدودًا، لكنها خلقت تداعيات مهمة:

- **زيادة الوعي: التقارير والقرارات رفعت الوعي بسجل المغرب الحقوقي، مما عزز دعم الشتات للنشطاء.**
- **إحراج القصر: الانتقادات الدولية أجبرت المغرب على إجراءات شكلية، مثل إطلاق سراح بعض المعتقلين، لتحسين صورته.**
- **تعميق التوترات: القمع المستمر، رغم الضغوط، زاد من إحباط النشطاء، مما قد يُغذي احتجاجات مستقبلية. تقرير معهد MIPA (2023) يحذر من هذا الخطر.**
- **تحديات طويلة الأمد: استمرار الدعم الغربي للمغرب قد يُضعف مصداقية المنظمات الحقوقية، مما يُعيق الضغوط المستقبلية.**

تحليل منصة X: منشورات تُظهر دعمًا للضغوط الدولية، مع هاشتاغات مثل #الحرية_للريف. لكن حسابات موالية تُقلل من أهمية هذه الضغوط، متهمة المنظمات بـ"التحيز".

7. تحليل نقدي: الضغوط الدولية بين الأمل والعجز

الضغوط الدولية تُظهر محاولة لمواجهة القمع، لكنها تكشف عن حدود التأثير:

- **النجاح المحدود: الضغوط رفعت الوعي وأحرجت القصر، لكنها لم تُوقف القمع بسبب المصالح الجيوسياسية.**
- **المخاطر طويلة الأمد: استمرار القمع قد يُؤدي إلى عزلة دبلوماسية للمغرب إذا تصاعدت الانتقادات. تقرير فريدم هاوس (2023) يحذر من هذا السيناريو.**
- **التحديات الداخلية: غياب دعم شعبي واسع للضغوط الدولية، بسبب الخطاب الوطني، يُضعف تأثيرها.**

تحذير نقدي: التقارير الحقوقية قد تُبالغ في تصوير القمع، والروايات الموالية قد تُنكر الانتهاكات. يتطلب التحليل التوازن بين مصادر مثل هيومن رايتس ووتش ومعهد MIPA.

8. خاتمة

الضغوط الدولية، من تقارير حقوقية إلى قرارات دبلوماسية، حاولت مواجهة القمع السياسي في المغرب بعد 2011، لكنها اصطدمت بحدود المصالح الجيوسياسية ومناورات القصر. أمثلة من حراك الريف، الصحراء الغربية، وفضيحة بيغاسوس تُظهر شجاعة المنظمات الحقوقية، لكنها تُبرز أيضًا عجزها عن إحداث تغيير جوهري. مقارنة بالمجتمع المدني (الفصل الثامن) أو المراقبة الرقمية (الفصل السابع)، تُظهر الضغوط الدولية إمكانيات للضغط، لكنها تتطلب تنسيقًا أقوى ودعمًا شعبيًا. الفصل الأخير سيستكشف دور الشتات المغربي، لفهم كيف يمكن للقوى الخارجية تعزيز المقاومة ضد القمع.

المصادر المستخدمة

- هيومن رايتس ووتش. (2012). "Morocco: The February 20 Movement and Beyond."
- هيومن رايتس ووتش. (2018). "Morocco: Rif Protesters Punished with Harsh Sentences."
- هيومن رايتس ووتش. (2020). "Morocco: Release of Rif Activists."
- هيومن رايتس ووتش. (2024). "World Report 2024: Morocco and Western Sahara."
- منظمة العفو الدولية. (2020). "Morocco/Western Sahara: Activists targeted with Pegasus spyware."
- منظمة العفو الدولية. (2021). "Western Sahara: Human rights defenders targeted."
- فريدم هاوس. (2023). "Freedom in the World 2023: Morocco."
- معهد MIPA. (2023). "Economic Marginalization and Protest in Morocco."
- Citizen Lab. (2021). "Morocco: Digital Surveillance and Human Rights."
- Zemni, S. (2013). "Moroccan Post-Spring Politics: Continuity and Change."
- منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #الحرية_للصحراء، #إنصاف_الريف، و#الأمم_المتحدة_تحركي.

الفصل العاشر: الشتات المغربي - صوت المقاومة من الخارج

مقدمة

في ظل القمع السياسي الذي يواجهه النشطاء داخل المغرب، برز الشتات المغربي كقوة حيوية لدعم المقاومة من الخارج. يشكل المغاربة في أوروبا، أمريكا الشمالية، ودول أخرى مجتمعًا يزيد عن خمسة ملايين شخص، يتمتع بحرية تعبير أكبر من تلك المتاحة داخل المغرب. بعد الربيع العربي عام 2011، لعب الشتات دورًا متزايدًا في دعم حركات مثل حراك الريف والصحراء الغربية، وفي الضغط من أجل إطلاق سراح معتقلي الرأي مثل ناصر الزفزافي وعمر الراضي. من خلال تنظيم مظاهرات، حملات رقمية على منصات مثل X، ودعم المنظمات الحقوقية، أصبح الشتات صوتًا لا يُمكن تجاهله. لكن هذا الدور واجه تحديات، من المراقبة الرقمية إلى الانقسامات الداخلية. هذا الفصل، كختام للكتاب، يستكشف دور الشتات المغربي في مقاومة القمع السياسي بعد 2011، موضحًا جهوده، تحدياته، وتأثيره على النضال من أجل الحرية. من خلال تحليل تقارير حقوقية، روايات النشطاء، ومنشورات منصة X، يسعى الفصل إلى تقييم إمكانيات الشتات كقوة تغيير، وربط هذا الدور بموضوعات الكتاب السابقة، مع تقديم رؤية لمستقبل المقاومة.

1. سياق الشتات المغربي

يُعتبر الشتات المغربي واحدًا من أكبر المجتمعات المهاجرة في العالم، حيث يعيش حوالي 5.5 مليون مغربي خارج البلاد، معظمهم في فرنسا (1.5 مليون)، إسبانيا (800,000)، هولندا (400,000)، وبلجيكا (300,000)، وفقًا لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المغربي (2023). هذا الشتات يتمتع بتأثير اقتصادي كبير، حيث يساهم بحوالي 7 مليارات دولار سنويًا من التحويلات المالية، لكنه أيضًا قوة سياسية واجتماعية.

- **الربيع العربي 2011: حركة 20 فبراير شهدت مشاركة الشتات في مظاهرات تضامنية في باريس، أمستردام، ومونتريال. تقرير هيومن رايتس ووتش (2012) يوثق هذه التحركات كجزء من الضغط على القصر.**
- **حراك الريف والصحراء الغربية: الشتات نظم حملات دعم لناصر الزفزافي وسلطانة خيا، مستفيدًا من حرية التعبير في الدول الغربية. هذه الحملات جذبت انتباه منظمات دولية.**
- **الفضاء الرقمي: منصات مثل X وفيسبوك أصبحت أدوات رئيسية للشتات لتنظيم الحملات ونشر الوعي، خاصة عبر هاشتاغات مثل #الحرية_للريف و**#الحرية_للصحراء**.**

هذا السياق يُظهر كيف أصبح الشتات جسرًا بين النضال الداخلي والضغوط الدولية، مستفيدًا من حريته النسبية في الخارج.

2. جهود الشتات: أشكال المقاومة

الشتات المغربي تبنى استراتيجيات متنوعة لدعم المقاومة ضد القمع:

- **مظاهرات التضامن: خلال حراك الريف (2016-2017)، نظم الشتات مظاهرات في باريس، بروكسل، وأمستردام، تطالب بالإفراج عن ناصر الزفزافي وتحسين الأوضاع في الريف. تقرير معهد MIPA (2023) يوثق هذه التحركات كعامل ضغط على المغرب.**
- **حملات رقمية: الشتات استخدم X لنشر هاشتاغات مثل #الحرية_للزفزافي و**#سلطانة_خيا**، مما وسع نطاق الدعم الدولي. حملات مثل #FreeRif جذبت انتباه الإعلام الأوروبي.**
- **دعم المنظمات الحقوقية: الشتات قدم تمويلًا ودعمًا لوجستيًا لمنظمات مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH)، مما ساعدها على مواصلة عملها رغم القيود.**
- **الضغط الدبلوماسي: نشطاء الشتات، مثل أولئك في جمعية مغاربة هولندا، ضغطوا على حكوماتهم لإثارة قضايا حقوق الإنسان في المغرب، مما ساهم في قرار البرلمان الأوروبي عام 2023.**

- **توثيق الانتهاكات: الشتات ساعد في نشر تقارير حقوقية، مثل تلك من هيومن رايتس ووتش، عبر شبكاتهم في أوروبا وأمريكا الشمالية، مما زاد الضغط على المغرب.**

تحليل منصة X: منشورات على X تُظهر نشاط الشتات، مع هاشتاغات مثل #مغاربة_الخارج_مع_الريف تُشيد بدورهم. لكن حسابات موالية تتهم الشتات بـ"التحريض"، مما يعكس التوتر حول دورهم.

3. تحديات الشتات: القمع والانقسامات

رغم جهوده، واجه الشتات تحديات داخلية وخارجية:

- **المراقبة الرقمية: تقرير منظمة العفو الدولية (2021) وثّق استخدام بيغاسوس (الفصل السابع) لمراقبة نشطاء الشتات في فرنسا وهولندا. هذه المراقبة حدت من قدرتهم على التنسيق مع النشطاء داخل المغرب.**
- **القوانين القمعية: القوانين مثل مشروع قانون 2015 (الفصل السادس) استُخدمت لتهديد نشطاء الشتات بالملاحقة إذا عادوا إلى المغرب. على سبيل المثال، واجه ناشط في بلجيكا اتهامات بـ"المساس بالوحدة الترابية" عام 2022 بسبب منشورات على فيسبوك.**
- **الانقسامات الداخلية: الشتات ليس كتلة موحدة. بعض الجمعيات، مثل مجلس الجالية المغربية بالخارج، تدعم رواية القصر، بينما تتبنى جمعيات أخرى نهجًا معارضًا. تقرير معهد MIPA (2023) يشير إلى أن هذه الانقسامات أضعفت التأثير الجماعي.**
- **التشهير: وسائل إعلام موالية، مثل شوف تي في، اتهمت نشطاء الشتات بـ"الخيانة" أو "الارتباط بأجندات أجنبية"، مما قلل من مصداقيتهم لدى الجمهور المحلي.**
- **القيود القانونية في الخارج: بعض الدول الأوروبية فرضت قيودًا على التظاهرات بسبب علاقاتها مع المغرب، مما حد من تحركات الشتات.**

تحليل منصة X: منشورات تُطالب بحرية نشاط الشتات، مع هاشتاغات مثل #حرية_للمغاربة_بالخارج. لكن حسابات موالية تُصر على أن نشطاء الشتات "يخدمون أجندات خارجية"، مما يعكس الانقسام.

4. أمثلة عملية: الشتات في مواجهة القمع

جهود الشتات تتجلى في أحداث محددة:

- **حراك الريف (2016-2017): الشتات في هولندا وبلجيكا نظم مظاهرات دعم لـناصر الزفزافي، وساهم في تمويل حملات قانونية للمعتقلين. هذه الجهود ساعدت في تخفيف أحكام بعض المعتقلين، مثل نبيل أحمجيق عام 2019.**
- **الصحراء الغربية: نشطاء الشتات في إسبانيا دعموا سلطانة خيا من خلال حملات على X، مما زاد الضغط على المغرب. هذه الحملات جذبت انتباه البرلمان الأوروبي عام 2023.**
- **فضيحة بيغاسوس: الشتات في فرنسا ضغط على الحكومة الفرنسية للتحقيق في استخدام المغرب لـبيغاسوس، مما أحرج القصر دبلوماسيًا، حسب Citizen Lab (2021).**
- **دعم الصحفيين: جمعيات الشتات في كندا نظمت حملات للإفراج عن عمر الراضي، مستفيدة من دعم مراسلون بلا حدود.**

تحليل نقدي: المنتقدون، مثل Casani (2020)، يرون أن الشتات يلعب دورًا حاسمًا في الضغط، لكنه يفتقر إلى تنسيق شامل. في المقابل، يدافع المؤيدون عن القصر، معتبرين نشاط الشتات تهديدًا للسيادة. على منصة X، تُظهر منشورات استياءً من القمع ضد الشتات، لكن الخطاب الرسمي يهيمن على الرواية.

5. التداعيات: الشتات ومستقبل المقاومة

جهود الشتات حققت تأثيرًا ملحوظًا، لكنها تواجه تحديات طويلة الأمد:

- **زيادة الوعي: الشتات وسع نطاق الدعم الدولي لقضايا مثل حراك الريف والصحراء الغربية، مما جعل هذه القضايا رمزية عالميًا.**
- **إحراج القصر: حملات الشتات أجبرت المغرب على إجراءات شكلية، مثل إطلاق سراح بعض المعتقلين، لتحسين صورته.**
- **تعميق التوترات: القمع ضد الشتات، مثل المراقبة الرقمية، زاد من إحباط المغاربة في الخارج، مما قد يُغذي نشاطًا معارضًا أقوى.**
- **تحديات طويلة الأمد: الانقسامات الداخلية والقيود القانونية قد تُضعف تأثير الشتات إذا لم تُعالج. تقرير معهد MIPA (2023)) يحذر من أن غياب استراتيجية موحدة قد يُحد من دوره.**

تحليل منصة X: منشورات تُظهر دعمًا لنشاط الشتات، مع هاشتاغات مثل #مغاربة_الخارج_مع_الشعب. لكن حسابات موالية تُقلل من أهمية هذه الجهود، متهمة النشطاء بـ"التآمر".

6. تحليل نقدي: الشتات بين القوة والهشاشة

الشتات المغربي يُظهر قوة كبيرة كصوت مقاومة، لكنه يعاني من هشاشة بسبب القمع والانقسامات:

- **القوة: حرية التعبير في الخارج، الوصول إلى منصات دولية، والتأثير الاقتصادي يجعل الشتات قوة لا يُمكن تجاهلها.**
- **الهشاشة: المراقبة الرقمية، التشهير، والانقسامات الداخلية تُضعف تأثيره. تقرير فريدم هاوس (2023) يشير إلى أن التنسيق مع المجتمع المدني الداخلي (الفصل الثامن) ضروري لتعزيز دوره.**
- **التحديات المستقبلية: الشتات بحاجة إلى استراتيجية موحدة للاستفادة من الضغوط الدولية (الفصل التاسع) وتجنب الانقسامات.**

تحذير نقدي: التقارير الحقوقية قد تُبالغ في تصوير دور الشتات، والروايات الموالية قد تُنكر تأثيره. يتطلب التحليل التوازن بين مصادر مثل هيومن رايتس ووتش ومعهد MIPA.

7. خاتمة: رؤية للمستقبل

الشتات المغربي، بمظاهراته، حملاته الرقمية، ودعمه للمنظمات الحقوقية، أصبح صوتًا حيويًا للمقاومة ضد القمع السياسي في المغرب بعد 2011. أمثلة من حراك الريف، الصحراء الغربية، وفضيحة بيغاسوس تُظهر قدرته على الضغط، لكن المراقبة الرقمية، القوانين القمعية، والانقسامات حدت من تأثيره. ربطًا بموضوعات الكتاب، يُبرز الشتات تفاعل القوى الداخلية (الأحزاب، المجتمع المدني) والخارجية (الضغوط الدولية) في مواجهة هيمنة القصر. لكن القمع، من القوانين (الفصل السادس) إلى المراقبة (الفصل السابع)، يكشف عن تحدي مركزي: كيف يمكن للمقاومة أن تنجح في ظل نظام يجمع بين القوة والشرعية؟ رؤية للمستقبل: الطريق إلى التغيير يتطلب تعاونًا أوثق بين الشتات، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، مع التركيز على استراتيجيات مبتكرة، مثل استخدام تطبيقات مشفرة لتجنب المراقبة، وبناء تحالفات شعبية لتعزيز الدعم الداخلي. رغم التحديات، يبقى الشتات رمزًا للأمل، يذكّرنا بأن المقاومة، حتى في أحلك الظروف، يمكن أن تجد صوتًا من بعيد. هذا الكتاب، من خلال فصوله العشرة، حاول تسليط الضوء على ظلال السلطة، لكنه يترك السؤال مفتوحًا: هل يمكن للإرادة الجماعية أن تتغلب على القمع؟ الإجابة تعتمد على الأصوات التي ستواصل النضال، داخل المغرب وخارجه.

المصادر المستخدمة

- هيومن رايتس ووتش. (2012). "Morocco: The February 20 Movement and Beyond".
- هيومن رايتس ووتش. (2020). "Morocco: Release of Rif Activists".
- هيومن رايتس ووتش. (2024). "World Report 2024: Morocco and Western Sahara".
- منظمة العفو الدولية. (2020). "Morocco/Western Sahara: Activists targeted with Pegasus spyware".
- منظمة العفو الدولية. (2021). "Western Sahara: Human rights defenders targeted".
- فريدم هاوس. (2023). "Freedom in the World 2023: Morocco".
- معهد MIPA. (2023). "Economic Marginalization and Protest in Morocco".
- Citizen Lab. (2021). "Morocco: Digital Surveillance and Human Rights".
- Casani, A. (2020). "The Moroccan Spring: From 20 February Movement to Constitutional Reform".
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي المغربي. (2023). "Rapport sur la diaspora marocaine".
- منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #مغاربة_الخارج_مع_الريف، #الحرية_للزفزافي، و#حرية_للمغاربة_بالخارج.

القمع السياسي أو الاجتماعي:

مصطلح "القمع" في السياق المغربي غالبًا ما يُستخدم في تقارير حقوق الإنسان للإشارة إلى ممارسات السلطات ضد ناشطين، صحفيين، أو محتجين. وفقًا لتقارير منظمات مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية:

- **القمع الناعم والقاسي: تُستخدم أساليب مثل الضغوط النفسية، الإغراءات، أو التهم الجنائية (مثل تعاطي المخدرات أو الإشادة بالإرهاب) لاستهداف الناشطين، كما حدث مع أعضاء حركة 20 فبراير أو احتجاجات حراك الريف.**
- **حالات بارزة: اعتقال صحفيين مثل عمر الراضي (2019) أو هاجر الريسوني بتهم يُعتقد أنها ملفقة، وحملات تشهير إعلامية ضد منتقدي النظام.**
- **حراك الريف: شهدت احتجاجات الريف (2016-2017) قمعًا شديدًا، حيث حُكم على قادة الاحتجاجات بالسجن لمدد تصل إلى 20 عامًا، مما دفع البعض للجوء إلى أوروبا.**
- **الصحراء الغربية: تقارير تشير إلى استخدام القوة المفرطة ضد محتجين صحراويين، مثل أحداث العيون (2019) بعد احتفالات بفوز الجزائر بكأس أفريقيا.**
- **تراجع الحريات: منذ انتفاضات 2011، يُلاحظ تدهور في حرية التعبير والصحافة، مع استهداف وسائل إعلام مستقلة وتشديد القوانين الجنائية. مشروع قانون 2015، على سبيل المثال، فرض عقوبات قاسية على المساس بـ"ثوابت" الدولة (الملك، الإسلام، الصحراء).**

ومع ذلك، هناك تقارير متباينة. بعض المصادر، مثل تقرير معهد MIPA، تشير إلى أن النظام المغربي يواجه ضغوطًا اقتصادية واجتماعية تدفعه لتشديد القبضة الأمنية، بينما يرى البعض أن الإصلاحات الدستورية (2011) لم تحقق تغييرًا جوهريًا. من جهة أخرى، منتقدو هذه التقارير (مثل موقع mouhim.com) يرون أن بعض المنظمات الحقوقية، مثل هيومن رايتس ووتش، قد تبالغ أو تفتقر إلى الدقة في توثيق الانتهاكات.
تحذير نقدي: يجب التعامل مع هذه التقارير بحذر. المنظمات الدولية قد تحمل أجندات سياسية، والروايات المحلية قد تكون متأثرة بالانقسامات السياسية. على سبيل المثال، بعض المنشورات على منصة X تتحدث عن "نظام قمعي"، بينما تُظهر منشورات أخرى دعمًا للقوات المغربية في سياق نزاع الصحراء.

بعد احتجاجات حركة 20 فبراير عام 2011، التي طالبت بإصلاحات ديمقراطية وعدالة اجتماعية، أُدخلت إصلاحات دستورية في المغرب، لكن العديد من التقارير تشير إلى استمرار وتفاقم القمع السياسي. إليك تحليلًا موجزًا للوضع بعد 2011 بناءً على المعلومات المتوفرة:

أبرز مظاهر القمع السياسي:

- **تشديد القوانين:**
  - **مشروع قانون 2015 فرض عقوبات على المساس بـ"ثوابت" الدولة (الملكية، الإسلام، وحدة الأراضي). يُستخدم هذا القانون لمحاكمة ناشطين وصحفيين.**
  - **قانون العقوبات (المادة 263) يُستخدم لتجريم انتقاد المؤسسات، مما حدّ من حرية التعبير.**
- **استهداف الصحفيين والناشطين:**
  - **أمثلة بارزة: اعتقال عمر الراضي (2019) بتهم مثل "إهانة موظف عمومي"، وتوفيق بوعشرين (2018) بتهم جنسية مثيرة للجدل. منظمات حقوقية ترى هذه التهم ملفقة لإسكات المعارضة.**
  - **حملات تشهير إعلامية ضد منتقدي النظام، غالبًا عبر وسائل إعلام موالية.**
- **حراك الريف (2016-2017):**
  - **احتجاجات في إقليم الحسيمة بسبب التهميش الاقتصادي والاجتماعي قُمعت بشدة. قادة الحراك، مثل ناصر الزفزافي، حُكموا بالسجن لمدد تصل إلى 20 عامًا.**
  - **استخدمت السلطات اتهامات مثل "التحريض" و"المساس بالأمن الداخلي" لتبرير الاعتقالات.**
- **الصحراء الغربية:**
  - **قمع احتجاجات الصحراويين، مثل أحداث العيون 2019 بعد احتفالات بفوز الجزائر بكأس أفريقيا، حيث سُجلت إصابات واعتقالات.**
  - **تقارير عن استهداف ناشطين صحراويين، مثل سلطانة خيا، التي وُضعت تحت الإقامة الجبرية.**
- **تراجع حرية الصحافة:**
  - **إغلاق منابر إعلامية مستقلة (مثل جريدة أخبار اليوم).**
  - **المغرب تراجع في مؤشر حرية الصحافة لمنظمة مراسلون بلا حدود، حيث احتل المرتبة 129 عالميًا في 2022.**
- **المراقبة الرقمية:**
  - **تقارير من منظمة العفو الدولية (2020) كشفت استخدام برمجيات تجسس مثل بيغاسوس لمراقبة صحفيين وناشطين.**

السياق الاقتصادي والاجتماعي:

- **الضغوط الاقتصادية (البطالة، التضخم) دفعت إلى احتجاجات متفرقة (مثل احتجاجات جرادة 2018)، قُوبلت غالبًا بالقمع.**
- **النظام يبرر التشدد الأمني بـ"الحفاظ على الاستقرار" في مواجهة التحديات الإقليمية (مثل نزاع الصحراء أو التوترات مع الجزائر).**

وجهات نظر متباينة:

- **منتقدو النظام: يرون أن الإصلاحات الدستورية لم تُترجم إلى ديمقراطية حقيقية، وأن القمع ازداد لخنق أي معارضة.**
- **مؤيدو النظام: يعتبرون أن الاستقرار في المغرب، مقارنة بالاضطرابات في دول عربية أخرى بعد 2011، يبرر التدابير الأمنية. بعض المنشورات على منصة X تُشيد بالقوات الأمنية في سياق نزاع الصحراء.**

القمع السياسي من قبل السلطات المغربية بعد 2011

بعد احتجاجات حركة 20 فبراير عام 2011، التي طالبت بإصلاحات ديمقراطية وعدالة اجتماعية، استجابت السلطات المغربية (بقيادة الملكية والحكومة والأجهزة الأمنية) بإصلاحات دستورية، لكن هذه الإصلاحات اعتُبرت محدودة من قبل الكثيرين. بدلاً من تخفيف القبضة، لجأت السلطات إلى استراتيجيات قمعية للسيطرة على المعارضة، مع الحفاظ على صورة "الاستقرار" مقارنة بدول الربيع العربي الأخرى. إليك تحليلًا موجزًا لدور السلطات المغربية في القمع السياسي بعد 2011:

1. مكونات السلطات المغربية المسؤولة عن القمع:

- **الملكية: الملك محمد السادس هو مركز السلطة التنفيذية والرمزية. الدستور يمنحه سلطات واسعة، بما في ذلك تعيين رئيس الحكومة وقيادة المؤسسات الأمنية والقضائية. انتقاد الملك أو "المقدسات" يُعتبر خطًا أحمر، ويُعاقب عليه بشدة.**
- **الحكومة: بقيادة حزب العدالة والتنمية (2011-2021) ثم التجمع الوطني للأحرار، تُنفذ سياسات الدولة، لكن تأثيرها محدود مقارنة بالقصر. الحكومة غالبًا ما تُبرر الإجراءات الأمنية بـ"حماية الأمن القومي".**
- **الأجهزة الأمنية: تشمل الشرطة، الدرك الملكي، والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (DST). هذه الأجهزة نفذت اعتقالات، فضّت احتجاجات، وراقبت ناشطين باستخدام أدوات مثل برمجية بيغاسوس.**
- **القضاء: يُعتبر غير مستقل تمامًا، حيث يُستخدم لتوجيه تهم ضد المعارضين (مثل "التحريض" أو "إهانة موظف عمومي"). أحكام قاسية صدرت ضد ناشطي حراك الريف وصحفيين.**

2. أبرز مظاهر القمع السياسي بعد 2011:

- **حراك الريف (2016-2017):**
  - **احتجاجات في إقليم الحسيمة بسبب التهميش الاقتصادي قُمعت بشدة. السلطات اعتقلت قادة الحراك، مثل ناصر الزفزافي، وحاكمتهم بتهم "المساس بالأمن الداخلي"، مع أحكام تصل إلى 20 عامًا.**
  - **استخدمت الشرطة العنف لتفريق المتظاهرين، وسُجلت تقارير عن تعذيب في السجون.**
- **استهداف الصحفيين والناشطين:**
  - **عمر الراضي (2019) وتوفيق بوعشرين (2018) واجهوا تهمًا جنائية (مثل "التجسس" أو "جرائم جنسية") اعتُبرت ملفقة من منظمات حقوقية.**
  - **هاجر الريسوني، صحفية، حُكم عليها بالسجن بتهم أخلاقية، مما أثار انتقادات دولية.**
  - **حملات تشهير إعلامية، غالبًا عبر وسائل موالية للسلطات، استهدفت سمعة المعارضين.**

- **الصحراء الغربية:**
  - **السلطات قمعت احتجاجات الصحراويين، مثل أحداث العيون 2019، باستخدام القوة المفرطة. ناشطون مثل سلطانة خيا واجهوا الإقامة الجبرية أو الاعتقال.**
  - **أي نقاش حول "تقرير المصير" في الصحراء يُواجه بقمع فوري.**
- **قوانين مقيدة:**
  - **مشروع قانون 2015 يعاقب على المساس بـ"ثوابت" الدولة (الملك، الإسلام، الصحراء).**
  - **المادة 263 من قانون العقوبات تُستخدم لتجريم انتقاد المؤسسات، مما حدّ من حرية التعبير.**
- **المراقبة الرقمية:**
  - **تقرير منظمة العفو الدولية (2020) كشف استخدام برمجية بيغاسوس لمراقبة هواتف صحفيين وناشطين، مما عزز الرقابة على الفضاء الرقمي.**
- **تراجع حرية الصحافة:**
  - **إغلاق منابر إعلامية مستقلة مثل أخبار اليوم ولكم.كوم.**
  - **المغرب تراجع في مؤشر حرية الصحافة (المرتبة 129 عالميًا في 2022 بحسب مراسلون بلا حدود).**

3. استراتيجيات السلطات في القمع:

- **القمع الناعم: يشمل الضغوط النفسية، الإغراءات المالية، أو التشهير لإسكات الناشطين.**
- **القمع القاسي: اعتقالات، أحكام طويلة، وعنف ضد المتظاهرين.**
- **الاستقرار كمبرر: السلطات تروج لنموذج "الاستثناء المغربي"، مدعية أن التشدد الأمني ضروري لتجنب الفوضى التي شهدتها دول مثل ليبيا وسوريا.**
- **التلاعب بالقضاء: استخدام تهم غامضة أو أخلاقية لتجنب اتهامات القمع السياسي المباشر.**

4. السياق الاقتصادي والاجتماعي:

- **الضغوط الاقتصادية (البطالة، التضخم، الفقر في المناطق الريفية) أدت إلى احتجاجات متفرقة، مثل احتجاجات جرادة 2018، قُمعت بسرعة.**
- **السلطات تواجه تحديات داخلية (مثل نزاع الصحراء) وخارجية (التوتر مع الجزائر)، مما يدفعها لتشديد القبضة الأمنية.**

5. وجهات نظر متباينة:

- **منتقدو السلطات: يرون أن الإصلاحات الدستورية لم تقلل من سلطة القصر، وأن القمع يستهدف خنق أي معارضة حقيقية. تقارير هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو توثق انتهاكات منهجية.**
- **مؤيدو السلطات: يدعون أن المغرب حقق استقرارًا نسبيًا مقارنة بدول الربيع العربي، وأن التدابير الأمنية ضرورية لحماية الوحدة الوطنية، خاصة في سياق الصحراء. منشورات على منصة X تُظهر دعمًا للقوات الأمنية في هذا السياق.**
- **تحذير نقدي: التقارير الدولية قد تحمل تحيزات، والروايات المحلية قد تكون متأثرة بالانقسامات السياسية. مصادر مثل معهد MIPA تشير إلى تعقيد الوضع بسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية.**

دور القصر (الملكية) في القمع السياسي بعد 2011

الدور المركزي للقصر:

الملكية، بقيادة الملك محمد السادس، هي الركيزة الأساسية للنظام السياسي المغربي. الدستور المغربي (2011) يمنح الملك سلطات تنفيذية واسعة، بما في ذلك:

- **تعيين رئيس الحكومة والوزراء الرئيسيين.**
- **رئاسة المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للأمن.**
- **القيادة العليا للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية.**
- **الحق في حل البرلمان وإصدار مراسيم بقوة القانون.**

هذه السلطات تجعل القصر المحرك الرئيسي للسياسات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالقمع السياسي.
آليات القمع التي يديرها القصر:

1. **السيطرة على الأجهزة الأمنية:**
   - **القصر يشرف مباشرة على المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (DST) والدرك الملكي، وهما الجهازان الرئيسيان في تنفيذ القمع.**
   - **أمثلة: في حراك الريف (2016-2017)، أشرف القصر على استراتيجية القمع، حيث تمت الاعتقالات الجماعية بناءً على تقارير أمنية مباشرة. تقارير هيومن رايتس ووتش وثّقت استخدام العنف ضد المتظاهرين بناءً على أوامر عليا.**
   - **استخدام برمجية بيغاسوس لمراقبة الصحفيين والناشطين (كشف عنه تقرير منظمة العفو الدولية 2020) يُعتقد أنه تم بموافقة أو إشراف القصر، نظرًا لسيطرته على الأجهزة الاستخباراتية.**
2. **التأثير على القضاء:**
   - **القصر يرأس المجلس الأعلى للقضاء، مما يجعل القضاء أداة لتنفيذ القمع السياسي. أحكام قاسية صدرت ضد ناشطين مثل ناصر الزفزافي (20 عامًا) وصحفيين مثل عمر الراضي بتهم يراها حقوقيون ملفقة.**
   - **التهم الشائعة (مثل "التحريض" أو "إهانة المؤسسات") غالبًا ما تُوجه بناءً على توجيهات سياسية عليا.**
3. **الخطوط الحمراء:**
   - **القصر يحدد "الثوابت" (الملكية، الإسلام، وحدة الأراضي)، وأي انتقاد لها يُواجه بقمع فوري. على سبيل المثال، انتقاد الملك أو سياساته في الصحراء الغربية يؤدي إلى اعتقالات أو محاكمات سريعة.**
   - **في الصحراء الغربية، الناشطون الصحراويون مثل سلطانة خيا واجهوا الإقامة الجبرية أو الاعتقال بناءً على قرارات أمنية مرتبطة بالقصر.**

4. القمع الناعم:

- **القصر يستخدم استراتيجيات غير مباشرة، مثل تمويل وسائل إعلام موالية للتشهير بالمعارضين، أو تقديم إغراءات مالية لإسكات الناشطين.**
- **على سبيل المثال، تقارير محلية (مثل معهد MIPA) تشير إلى أن القصر يشرف على شبكات "المخزن" (النخبة الحاكمة) لضمان السيطرة على الفضاء العام.**

تبريرات القصر للقمع:

- **الاستقرار الوطني: القصر يروج لنموذج "الاستثناء المغربي"، مدعيًا أن القمع ضروري لتجنب الفوضى التي شهدتها دول مثل تونس أو ليبيا بعد 2011.**
- **نزاع الصحراء: أي تحركات معارضة تُعتبر تهديدًا لـ"الوحدة الوطنية"، مما يبرر التدخل الأمني.**
- **الضغوط الاقتصادية: الاحتجاجات الاجتماعية (مثل جرادة 2018) تُقمع خوفًا من تصاعدها إلى حركات سياسية أوسع.**

تقييم نقدي:

- **الانتقادات: منظمات حقوقية وناشطون يرون أن القصر يستخدم سلطاته لخنق الديمقراطية، وأن الإصلاحات الدستورية (2011) كانت شكلية لامتصاص غضب حركة 20 فبراير. القمع الممنهج يستهدف أي صوت يتحدى هيمنة الملكية.**
- **وجهة نظر مؤيدة: بعض المحللين (ومنشورات على منصة X) يرون أن القصر يوازن بين الإصلاح والقمع للحفاظ على الاستقرار في سياق إقليمي مضطرب. الملكية تُعتبر رمزًا للوحدة، والتدابير الأمنية ضرورية لحماية المصالح الوطنية.**
- **تحذير: المعلومات عن دور القصر مباشرة غالبًا غير موثقة بشكل كامل بسبب سرية النظام. التقارير الدولية قد تبالغ أحيانًا، بينما المصادر الموالية قد تتجاهل الانتهاكات.**

. هيكلية الحكم ودور الأحزاب السياسية

هيكلية الحكم في المغرب:

المغرب نظام ملكية دستورية، لكنه يُوصف غالبًا بـ"الملكية التنفيذية" بسبب هيمنة القصر. الهيكلية تشمل:

- **الملك: رأس الدولة والسلطة العليا، يتخذ القرارات الاستراتيجية ويشرف على الأجهزة الأمنية والقضائية.**
- **الحكومة: بقيادة رئيس الحكومة، لكن سلطاتها محدودة. القصر يعين الوزراء السياديين (مثل الداخلية والخارجية).**
- **البرلمان: يتكون من مجلسي النواب والمستشارين، لكنه ضعيف نسبيًا. القصر يمكنه حل البرلمان، والتشريعات المهمة تخضع لموافقته.**
- **الأجهزة الأمنية: تابعة للقصر مباشرة، وتُعتبر أداة رئيسية للقمع.**
- **القضاء: يخضع لتأثير القصر عبر المجلس الأعلى للقضاء.**
- **المخزن: شبكة غير رسمية من النخب (رجال أعمال، سياسيون، مسؤولون أمنيون) تُدير المصالح السياسية والاقتصادية بإشراف القصر.**

هذه الهيكلية تجعل القصر مركز القوة، بينما الحكومة والبرلمان يلعبان أدوارًا ثانوية، غالبًا كواجهة ديمقراطية.

دور الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية في المغرب تنقسم إلى موالية (تدعم القصر) ومعارضة (بحدود ضيقة). دورها في القمع أو مواجهته يمكن تلخيصه كالتالي:

1. **الأحزاب الموالية:**
   - **أحزاب مثل التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، والاستقلال تُعتبر جزءًا من "المخزن". هذه الأحزاب تدعم سياسات القصر وتبرر التدابير القمعية باسم "الاستقرار".**
   - **مثال: خلال حراك الريف، أيدت هذه الأحزاب موقف الحكومة، متهمة الناشطين بـ"الانفصالية" أو "زعزعة الأمن".**
   - **دورها في القمع: تُشرعن السياسات الأمنية عبر البرلمان، وتوفر غطاءً سياسيًا للقصر. على سبيل المثال، دعمت هذه الأحزاب مشروع قانون 2015 الذي يقيد حرية التعبير.**
2. **الأحزاب المعارضة:**
   - **أحزاب مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والعدالة والتنمية (بعد خسارته السلطة 2021) حاولت انتقاد القمع، لكن تأثيرها محدود بسبب ضعفها وسيطرة القصر.**
   - **العدالة والتنمية، عندما كانت في الحكومة (2011-2021)، واجهت تناقضًا: حاولت إصلاحات طفيفة، لكنها اضطرت لدعم سياسات القصر، بما في ذلك القمع، للحفاظ على السلطة.**

- أحزاب يسارية صغيرة (مثل النهج الديمقراطي) تنتقد القمع بشدة، لكنها تواجه تهميشًا أو ملاحقات. أعضاؤها غالبًا يُعتقلون بتهم مثل "التحريض".

3. **ضعف الأحزاب بشكل عام:**

- الأحزاب المغربية تفتقر إلى قاعدة شعبية قوية بسبب تراجع الثقة الشعبية (انخفاض نسبة التصويت في الانتخابات إلى حوالي 50% في 2021).
- القصر يتحكم في الأحزاب عبر التمويل، الترخيص، أو التدخل في قياداتها، مما يجعلها أدوات لدعم القمع بدلاً من مواجهته.
- حتى الأحزاب المعارضة تخشى تجاوز "الخطوط الحمراء"، مما يحد من فعاليتها في مواجهة القمع.

4. **دور الأحزاب في القمع:**

- الأحزاب الموالية تشارك بشكل غير مباشر في القمع عبر تمرير قوانين تقيد الحريات (مثل قانون 2015) أو الدفاع عن الاعتقالات في البرلمان.
- الأحزاب المعارضة، بسبب ضعفها، غالبًا تفشل في تشكيل جبهة موحدة ضد القمع، وتكتفي بانتقادات رمزية.

تقييم نقدي:

- **الانتقادات:** الأحزاب، حتى المعارضة، تُتهم بالتواطؤ أو الضعف في مواجهة القمع. هيكلية الحكم تجعلها تابعة للقصر، مما يقلل من دورها كقوة ديمقراطية.
- **وجهة نظر مؤيدة:** الأحزاب الموالية ترى أن تعاونها مع القصر ضروري للحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي. بعض المنشورات على منصة X تدافع عن هذا الدور، معتبرة الأحزاب جسراً بين الشعب والقصر.
- **تحذير:** المعلومات عن تأثير الأحزاب غالبًا متأثرة بانقسامات سياسية. تقارير دولية (مثل Freedom House) قد تركز على الجوانب السلبية، بينما المصادر الموالية قد تبالغ في إيجابية دور الأحزاب.

ملخص:

- **دور القصر:** القصر هو مهندس القمع السياسي، يستخدم الأجهزة الأمنية، القضاء، والقمع الناعم للسيطرة على المعارضة، مستندًا إلى سلطاته الدستورية ومبررات الاستقرار.
- **هيكلية الحكم ودور الأحزاب:** النظام يركز السلطة في القصر، مما يجعل الحكومة والبرلمان أدوات ثانوية. الأحزاب الموالية تدعم القمع بشكل غير مباشر، بينما المعارضة ضعيفة ومحدودة التأثير.

ظلال السلطة: القمع السياسي في المغرب بعد الربيع العربي

مقدمة منقحة

في أعقاب الربيع العربي عام 2011، شهد المغرب موجة من الاحتجاجات التي طالبت بالإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية، تجسدت في حركة 20 فبراير. استجاب القصر، بقيادة الملك محمد السادس، بدستور جديد وعد بتعزيز الحريات، لكن هذه الإصلاحات الشكلية سرعان ما قوبلت بتصعيد القمع السياسي. من حراك الريف إلى الصحراء الغربية، ومن اعتقال الصحفيين مثل عمر الراضي إلى مراقبة النشطاء ببرمجيات مثل بيغاسوس، استخدم النظام أدوات متنوعة للحفاظ على هيمنته. هذا الكتاب يستكشف ظلال السلطة التي ألقت بثقلها على الحريات في المغرب بعد 2011، متتبعًا كيف نسج القصر شبكة معقدة من القمع عبر هيكلية الحكم، القوانين القمعية، المراقبة الرقمية، وتهميش المجتمع المدني.
يتكون الكتاب من عشرة فصول، كل منها يركز على بعد من أبعاد القمع:

- **هيكلية الحكم (الفصل الأول) تكشف عن مركزية القصر في صنع القرار.**
- **دور القصر (الفصل الثاني) يحلل كيف يستخدم الملك سلطاته الرمزية والفعلية.**
- **الأحزاب السياسية (الفصل الثالث) تبحث في تهميش الأحزاب كقوى معارضة.**
- **حراك الريف (الفصل الرابع) يوثق احتجاجات الريف وقمعها.**
- **الصحراء الغربية (الفصل الخامس) يستعرض القمع في سياق النزاع الإقليمي.**
- **القوانين القمعية (الفصل السادس) يفحص القوانين كأدوات للسيطرة.**
- **المراقبة الرقمية (الفصل السابع) يكشف عن استخدام التكنولوجيا لتتبع النشطاء.**
- **المجتمع المدني (الفصل الثامن) يسلط الضوء على مقاومة المنظمات الحقوقية.**
- **الضغوط الدولية (الفصل التاسع) يقيّم حدود التأثير الخارجي.**
- **الشتات المغربي (الفصل العاشر) يستكشف دور المغاربة في الخارج كصوت مقاومة.**

من خلال تحليل تقارير حقوقية، دراسات أكاديمية، ومنشورات منصة X، يسعى الكتاب إلى تقديم صورة شاملة للقمع السياسي في المغرب، مع التركيز على قصص الأفراد مثل ناصر الزفزافي، سلطانة خيا، وخديجة الرياضي. الهدف ليس فقط توثيق الانتهاكات، بل فهم كيف يمكن للمقاومة، داخل المغرب وخارجه، أن تتحدى هذه الظلال. الكتاب موجه للقراء المهتمين بحقوق الإنسان، السياسة المغاربية، وديناميات السلطة في العالم العربي، مقدمًا تحليلًا نقديًا يوازن بين الروايات المختلفة ويفتح الباب لتأملات حول مستقبل الحريات.

ملخصات الفصول

الفصل الأول: هيكلية الحكم - أسس القمع السياسي

يستعرض هذا الفصل هيكلية الحكم في المغرب، موضحًا كيف يهيمن القصر على المؤسسات السياسية والأمنية. يحلل دور المخزن كشبكة غير رسمية تدير السلطة، وكيف أعاق دستور 2011 التغيير الحقيقي. من خلال أمثلة مثل تعيين الوزراء وتأثير القصر على البرلمان، يُظهر الفصل أن القمع السياسي متجذر في النظام نفسه.

الفصل الثاني: دور القصر - مركز السلطة وآليات القمع

يركز على الملك محمد السادس كمركز للسلطة، مستعرضًا كيف يستخدم سلطاته الدستورية والرمزية للسيطرة. يناقش استراتيجيات مثل الإصلاحات الشكلية، الرعاية الاجتماعية، والسيطرة على الأجهزة الأمنية. أمثلة من حراك الريف تُظهر كيف يوجه القصر القمع مع الحفاظ على صورة إصلاحية.

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية - هامش المعارضة المقيد

يحلل دور الأحزاب السياسية في المغرب، موضحًا كيف تُهيمن أحزاب موالية مثل الأصالة والمعاصرة على المشهد، بينما تُقيد أحزاب المعارضة مثل الاتحاد الاشتراكي. يستعرض الفصل كيف يستخدم القصر التمويل والضغوط لإضعاف المعارضة، مع أمثلة من انتخابات 2021.

الفصل الرابع: حراك الريف - الاحتجاج والقمع

يوثق احتجاجات حراك الريف (2016-2017)، التي اندلعت بعد مقتل محسن فكري. يستعرض مطالب الحراك الاجتماعية والاقتصادية، وقمع السلطات عبر الاعتقالات (مثل ناصر الزفزافي) والمحاكمات. يحلل الفصل تأثير الحراك على الوعي السياسي، وكيف شكل نموذجًا للقمع.

الفصل الخامس: الصحراء الغربية - القمع في سياق النزاع

يستكشف القمع في الصحراء الغربية، موضحًا كيف يستخدم المغرب الأجهزة الأمنية والقوانين لقمع النشطاء الصحراويين مثل سلطانة خيا وأميناتو حيدر. يناقش الفصل دور النزاع مع جبهة البوليساريو في تبرير القمع، وتأثيره على الحريات.

الفصل السادس: القوانين القمعية - أدوات السيطرة القانونية

يفحص القوانين القمعية، مثل مشروع قانون 2015 ومواد قانون العقوبات (263 و267)، كأدوات لقمع الناشطين والصحفيين. يقدم أمثلة من حراك الريف، الصحراء الغربية، وملاحقة عمر الراضي، موضحًا كيف خلقت هذه القوانين مناخًا من الخوف والرقابة الذاتية.

الفصل السابع: المراقبة الرقمية - عيون السلطة في العالم الافتراضي

يكشف عن استخدام تقنيات مثل بيغاسوس وتحليل البيانات لمراقبة النشطاء والصحفيين. يستعرض أمثلة من اختراق هواتف ناصر الزفزافي وسلطانة خيا، موضحًا كيف أسهمت المراقبة في قمع الاحتجاجات وخلق مناخ من الخوف.

الفصل الثامن: المجتمع المدني - المقاومة المقيدة في ظل القمع

يسلط الضوء على دور المجتمع المدني، خاصة منظمات مثل AMDH ونشطاء مثل خديجة الرياضي، في مقاومة القمع. يناقش التحديات مثل القوانين القمعية، المراقبة، والمضايقات، مع أمثلة من دعم حراك الريف والصحراء الغربية.

الفصل التاسع: الضغوط الدولية - حدود التأثير على القمع السياسي

يقيّم الضغوط الدولية من منظمات مثل هيومن رايتس ووتش والاتحاد الأوروبي، موضحًا نجاحاتها المحدودة (مثل تخفيف أحكام) وتحدياتها (مثل المصالح الجيوسياسية). يقدم أمثلة من ردود الفعل على حراك الريف وفضيحة بيغاسوس.

الفصل العاشر: الشتات المغربي - صوت المقاومة من الخارج

يستكشف دور الشتات المغربي في دعم المقاومة عبر مظاهرات، حملات رقمية، ودعم حقوقي. يناقش التحديات مثل المراقبة والانقسامات، مع أمثلة من دعم ناصر الزفزافي وسلطانة خيا، ويختتم برؤية للمستقبل.

خاتمة إضافية: نحو مستقبل الحرية

على مدار فصول هذا الكتاب، حاولنا تتبع ظلال السلطة التي ألقت بثقلها على المغرب بعد الربيع العربي. من هيكلية الحكم المركزية إلى القوانين القمعية، ومن المراقبة الرقمية إلى تهميش المجتمع المدني، كشفنا عن نظام يجمع بين القوة والشرعية للحفاظ على هيمنته. لكن وسط هذه الظلال، برزت أصوات المقاومة: ناصر الزفزافي الذي قاد حراك الريف، سلطانة خيا التي تحدت القمع في الصحراء الغربية، خديجة الرياضي التي وثّقت الانتهاكات، والشتات المغربي الذي حمل القضية إلى العالم. هذه الأصوات، رغم القمع، تُظهر أن الإرادة الإنسانية للحرية لا يمكن إسكاتها بالكامل.
التحديات التي واجهتها المقاومة تكشف عن نظام يتكيف باستمرار مع التحديات. القصر لم يكتفِ بالقوة الخشنة، بل استخدم إصلاحات شكلية، قوانين قانونية، وتقنيات حديثة لتوسيع نطاق سيطرته. في الوقت نفسه، فإن الفرص للتغيير لا تزال قائمة. المجتمع المدني، رغم قيوده، يواصل توثيق الانتهاكات. الضغوط الدولية، رغم محدوديتها، تضع المغرب تحت المجهر. والشتات المغربي يقدم صوتًا لا يمكن للقصر التحكم به بالكامل.
توصيات للمستقبل:

1. تعزيز التنسيق: يجب أن يعمل المجتمع المدني، الشتات، والمنظمات الدولية معًا لتشكيل جبهة موحدة، مستفيدين من منصات مشفرة لتجنب المراقبة.
2. توسيع الدعم الشعبي: المقاومة تحتاج إلى بناء قاعدة شعبية أوسع داخل المغرب من خلال التركيز على قضايا اجتماعية مثل البطالة والتعليم.
3. الضغط الدبلوماسي: المنظمات الحقوقية يجب أن تضغط على حلفاء المغرب، مثل فرنسا والولايات المتحدة، لربط المساعدات الاقتصادية بإصلاحات حقوقية.
4. الابتكار الرقمي: استخدام تقنيات جديدة، مثل الشبكات اللامركزية، يمكن أن يساعد النشطاء في تجنب المراقبة والتواصل بأمان.

في النهاية، المغرب يقف على مفترق طرق. هل سيواصل القصر استراتيجيات القمع، مخاطرًا بانفجار اجتماعي؟ أم سيتجه نحو إصلاحات حقيقية تفتح الباب لديمقراطية شاملة؟ الإجابة تعتمد على قدرة الأصوات المقاومة على الاستمرار، وعلى إرادة الشعب المغربي في تحدي الظلال التي تحجب نور الحرية. هذا الكتاب هو دعوة للتأمل، لكنه أيضًا دعوة للعمل—لكل من يؤمن بأن العدالة والحرية تستحق النضال.

فهرس

ببليوغرافيا

- **Casani, A. (2020). *The Moroccan Spring: From 20 February Movement to Constitutional Reform*. Journal of North African Studies.**
- **Citizen Lab. (2021). *Morocco: Digital Surveillance and Human Rights*. University of Toronto.**
- **DataReportal. (2023). *Digital 2023: Morocco*.**
- **Freedom House. (2023). *Freedom in the World 2023: Morocco*.**
- **Human Rights Watch. (2012). *Morocco: The February 20 Movement and Beyond*.**
- **Human Rights Watch. (2018). *Morocco: Rif Protesters Punished with Harsh Sentences*.**
- **Human Rights Watch. (2019). *Morocco: Crackdown on Activists*.**
- **Human Rights Watch. (2020). *Morocco: Release of Rif Activists*.**
- **Human Rights Watch. (2023). *Morocco: Citizen Jailed for Social Media Posts*.**
- **Human Rights Watch. (2024). *World Report 2024: Morocco and Western Sahara*.**
- **Moroccan Economic and Social Council. (2023). *Rapport sur la diaspora marocaine*.**

- **MIPA Institute. (2023).** ***Economic Marginalization and Protest in Morocco*****.**
- **Reporters Without Borders. (2022).** ***World Press Freedom Index*****.**
- **Amnesty International. (2017).** ***Morocco: Excessive Force Against Rif Protesters*****.**
- **Amnesty International. (2020).** ***Morocco/Western Sahara: Activists targeted with Pegasus spyware*****.**
- **Amnesty International. (2021).** ***Western Sahara: Human rights defenders targeted*****.**
- **Association Marocaine des Droits Humains (AMDH). (2019).** ***Rapport sur les violations dans le Rif*****.**
- **Association Marocaine des Droits Humains (AMDH). (2020).** ***Rapport sur les violations des droits humains au Maroc*****.**
- **Zemni, S. (2013).** ***Moroccan Post-Spring Politics: Continuity and Change*****. Middle East Journal.**
- **منشورات منصة X: تحليل نوعي لهاشتاغات مثل #الحرية_للريف، #الحرية_للصحراء، #بيغاسوس_فضيحة، #مغاربة_الخارج_مع_الشعب، #AMDH_مع_الشعب.**

